

الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية

عبد الرحمن أيوب
قسم اللغة العربية - جامعة الكويت

الملخص

قد يميل الباحث لأول وهلة لاعتبار الفروق بين العربية الفصحى ولهجاتها الحديثة، نتيجة لقوانين التطور اللغوي كالمحاكاة والتخصص وتوسيع المعنى أو تضييقه الخ. ولكنه لو اتسع مجال نظره بحيث يشمل اللهجات العربية القديمة واللغات السامية الأخرى لوجد فيها نظيراً لما يجد في اللهجات الحديثة من تغيرات وهذا يعني أحد أمرين:

- (١) ان تكون هذه الاختلافات بين الفصحى واللهجات الحديثة ليست تطورات بل مجرد بقايا تاريخية وصلت اليها من مصادر غير العربية الفصحى بالمشافهة.
- (٢) ان تكون هذه الاختلافات ممثلة لنزعات تطورية في العائلة السامية كلها وان تكون اللهجات قد أخذت مادتها عن الفصحى وتطورت بها بنفس الطريقة التي تطورت مادة السامية الاقدم Proto - Semic في اللغات السامية الأخرى أو مادة الآرامية مثلاً في لهجاتها الشرقية والغربية.

وفي ضوء هذه الخلفية عالج الباحث موضوعه ، فلم يقتصر في مقارنته على ما بين العربية الفصحى ولهجاتها من فروق، بل استعرض كذلك ما بينهما وبين اللغات السامية الأخرى من فروق أو وجوه شبه. وقد قسم مادته الى ما يتعلق منها بالاصوات ثم بالمفردات ثم بالتركيب الصرفي وأخيراً بالتركيب النحوي.

الاصوات:

قارن الكاتب بين مجموعات الأصوات وعدد من الصفات الصوتية الهامة في العربية الفصحى واللهجات الحديثة والساميات الأخرى. مثل التفخيم وسقوط همزة وتقصير الحركة الطويلة وحذف الحركة القصيرة وتغيير الحركتين المزدوجتين الى حركتين طويلتين الخ.

المفردات:

اختار الكاتب مجموعة من المفردات غير المعروفة الاصل أو التي تغيرت في اللهجات تغيرا من العسير تفسيره والتمس من مادة اللغات السامية ما قد يلقي الضوء عليها.

التراكيب الصرفية :

نوقشت في هذا الجزء آثار التغيرات الصوتية على اللواصق وعلى أوزان الكلمة، فتعرض الكاتب لما حدث لعلامة تأنيث الاسم ولللاصقة المشئى ولبعض الاوزان الفعلية التي تغيرت أو انقرضت.

التراكيب النحوية:

تتأثر التراكيب النحوية بما يجد على الأدوات واللواصق من تغيرات صوتية أو صرفية وبما قد يجد اللغة من وسائل تركيبية. وقد عالج الكاتب مثل هذه التغيرات وآثارها في اللهجات، ومن أهمها سقوط العلامات الاعرابية واختفاء معظم الافعال المساعدة العربية (كان وأخواتها) وأدوات النسخ في الجملة الاسمية (ان وأخواتها) واستعاضة اللهجات عنها بأفعال مساعدة وأدوات جديدة ومدى الشبه بين اتجاه هذه التغيرات مع ما كان يوجد في الفصحى، ثم استعرض النفي في العربية الفصحى وفي لهجاتها والفرق بينها.

وانتهى الباحث بالالحاح على ضرورة الاهتمام بدراسة تاريخ اللغة العربية وربطه بتاريخ لهجاتها القديمة واللغات السامية الأخرى وعدم الاكتفاء بالدراسة التقليدية التي تسير عليها جامعاتنا.

الإنسان وافد غريب على بيئته لا يكون عناصرها ولكنه يؤثر فيها و يستفيد منها ثم يتركها لوافدين من بعده. وليس هذا الحكم قاصرا على بيئة الانسان المادية بل أنه ينطبق كذلك على بيئته الثقافية، فالميراث الثقافي مفروض كذلك على الفرد لأنه يأخذ عن سابقة نماذج سلوكية تخطط نشاطه الاجتماعي في اتجاهه العام وتترك لارادته وقدرته على الابتكار مجالا محدودا يتحكم فيه قبول الآخرين أو رفضهم له. وهذه النماذج السلوكية هي موضوع البحث في الدراسات الثقافية ومن بينها اللغة. وما يسمى بالدراسات التركيبية، أو البنائية structural هي بصفة أساسية محاولة لاكتشاف هذه النماذج ودراسة العلاقات القائمة بينها ومدى تأثير كل منها في النماذج الأخرى أو تأثره بها.

ولكن دراسة هذه النماذج والعلاقات لا تمثل سوى جانب واحد من القضية، فهناك الى جانب دراسة الواقع البنائي، دراسة الأصل التاريخي وكيف تسلسل به الاستعمال الى أن انتهى هذا الواقع. وهذه الدراسة التاريخية بدورها تعالج اتجاهات منتظمة ومتعددة: منتظمة بمعنى أنها تمثل مسارا متماثلا في كل من المؤسسات الاجتماعية — institutions — أو لنقل اللغات — التي تشترك في الأصل التاريخي. ومتعددة بمعنى أن هذه المسارات عرضة دائما للاضطراب بتأثير عوامل أخرى من عوامل التطور. ومع هذا فان هذه المسارات تظل في الأعم الأغلب تحمل طابعها المميز.

وفي المحيط الثقافي العربي تهمل الدراسات هذا الجانب الثاني من جانبي دراسة اللغة. وقد ركز القدماء دراستهم اللغوية على المادة والقاعدة، أو على القاموس والنحو والصرف، ولم يهتموا بدراسة التطور اللغوي الا اهتماما جانبيا تمثل في نقل بعض ماسمونه من لهجات تقرب أو تبعد من الفصحى.

ومن هنا فقد ورثنا ثروة قاموسية ونحوية وصرفية ضخمة، ولكننا لم نرث قاموسا تاريخيا، أو مجرد أجزاء يمكن أن تكون مادة في قاموس تاريخي. أما المتحدثون من دراسي اللغة في العالم العربي فقد اهتموا بالنظريات اللغوية التي يتوالى ظهورها والتي يرتبط بعضها بعلم النفس أو الاجتماع أو الرياضة. وهذه رغم عمقها وخطورة

مفهوماتها قصرت إلى حد كبير عن التطبيق الواسع على العربية ولهجاتها وأهملت إهمالا كاملا دراسة القضايا التاريخية اللغوية للغة العربية.

وسأحاول هنا علاج بعض هذه القضايا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر وسأشمل بحدیثی جوانب الأصوات والمفردات والقواعد — أو ما يسمى حديثا بالقوانين أو النظم.

أولا — الأصوات

سأتعرض هنا لبعض الأصوات في العربية ولهجاتها وما يلاحظها في اللغات السامية. ولن يكون هذا على سبيل الحصر كذلك، بل انی سأختار نماذج من الأصوات أو الصفات الصوتية التي تميزها لأوضح مدى التطور فيها ومدى ارتباط هذا التطور بتيارات التطور في الساميات.

أ — الأصوات الأسنانية:

وهي الثاء والذال والظاء. وقد وجدت في السامية الأم وفي العربية الفصحى والعربية الجنوبية الشرقية والأورجارية، ولكنها انقرضت من جميع اللغات السامية الأخرى. ومن الأصوات الأسنانية الشفوية الفاء، وهي توجد في العربية والعربية الجنوبية الشرقية والحبشية نظير الباء المهموسة /p/ في الساميات الأخرى بما في ذلك الأم. وتشيع ظاهرة التخلص من الثاء والذال والظاء في النشاط اللغوي في المصرية والسودانية وبعض اللهجات الأخرى حيث تصير الثاء تاء والذال دالا وتصير الظاء لثوية.

ب — الأصوات الجانبية:

في السامية القديمة صوت جانبي واحد هو اللام. ولكن صفة الجانبية لم تقتصر على هذا الصوت، حيث وجدت في الراء الى جانب صفة التردد أو اللمس، وفي الشين الى جانب الاحتكاك واللثوية والصلابة (الشجرية)، وفي الضاد التي وصفها سيبويه الى جانب الاحتكاك والجر واللثوية والصلابة والأسنانية. وقد سبب

هذا الاشتراك في الصفات بين هذه الأصوات تغير بعضها الى بعض أو وجود واحدة منها في لغة سامية مكان واحدة أخرى في لغة سامية أو أكثر.

ومن بقايا هذه التغيرات في العربية لفظ «علوض» بمعنى ثعلب وهو ينطق بالشين أيضا «علوش» والفعل «ناض» بمعنى حمل و ينطق أيضا «ناش» (١).

١ — وتفسير هذا التبادل بين الشين والضاد هو اشتراك هذين الصوتين في الشجرية والجانبية والاحتكاكية. وبسقوط الجهر من الضاد تصير شينا جانبية، كما أن زيادة الجهر على الشين الجانبية يجعلها ضادا جانبية .

٢ — هذا ولا تزال الضاد الجانبية التي وصفها سيبويه تنطق في بعض اللهجات اليمنية المعاصرة. وقد ذكر لى السيد/ على محسن حفيظ أن اللهجة الشجرية تخلط بين الضاد والصاد فلا تفرق في النطق بين «ضل» و «صل» ولا بين «صم» و «ضم».

و يفسر حدوث هذا أدائيا بأن الضاد الفصحى قد فقدت عنصرى الجهر والشجرية وصارت بالتالى صوتا جانبيا محتكا لثويا مفخما وهذا نوع من الصاد. ويذكر موسكاتى أن الصاد والضاد كانتا تحتلطان في خط اكسوم الذي دونت به نصوص أثيوبية قديمة. وهذا يعنى أن هذه الحقيقة ليست تطورا حديثا.

١ — الضاد العربية:

يؤخذ مما قاله سيبويه ومن بعده في وصف الضاد الفصحى أنها ساكن صلب لشوى أسناني جانبي محتك مجهور (٢) ولا تزال نسمع هذه الضاد في قراءة المرتلين المجيدين من قراء القرآن. أما الضاد التى على ألسنتنا اليوم فهى تختلف على طرائق عدة.

١ — الضاد كما ينطق بها المثقفون المصريون والسودانيون واللبنانيون في لهجاتهم الدارجة وفي اللغة الفصحى، وهى ضاد انفجارية صلبة لثوية مجهورة مفخمة. وهذه الضاد قد فقدت الجانبية والأسنانية والاحتكاكية ويأتى هذا بأحكام اتصال اللسان بالثة وعدم اتصاله بالأسنان الجانبية.

٢ — الضاد التي ينطق بها العراقيون والكويتيون وطائفة من سكان الجزيرة العربية، في لهجاتهم ونطقهم باللغة الفصحى وهي صوت احتكاكى أسنانى مجهور مفخم. وقد فقدت الضاد هنا صفة الجانبية و يتأتى هذا باتصال اللسان بالأسنان الجانبية. والضاد بهذه الصفة تطابق الظاء الفصحى والتي لا تزال منطوقة في هذه المناطق كما كانت. وبهذا يختلط على كثير من متكلمى هذه المناطق صوت الضاد وصوت الظاء. وكثيرا ما يتساءلون عما اذا كانت الضاد في كلمة ما مثل (ضل) أخت الضاد أو أخت الظاء، أى أنهم يستعينون بالكتابة الخطية على تمييز كلمة من أخرى، وذلك لعدم التمييز بين كلمتى «ضل» و «ظل» مثلا بواسطة السماع.

٣ — الضاد التي ينطق بها متكلمو العربية من المسلمين في غرب افريقيا — وفي اسبانيا قديما. وهي تماثل اللام حيث أنها صوت جانبى لثوى مجهور. وقد فقد هذا الصوت الأسنانى والاحتكاك. ومن ثم نسمع لفظ «رمضان» و«القاضى» منطوقة «رملان» و«القالى» ولعل هذا يفسر أصل اسم أبى على القالى صاحب الامالى الذي يقابل فيه لفظ القالى الأصل الفصيح «القاضى».

٤ — الضاد التي تنطق في بعض مناطق اليمن اليوم ولا تزال هذه الضاد تحتفظ بالصفات الفصحى كلها، الجانبية والأسنانى والصلابة والثوية والجر والاحتكاك والتفخيم. وقد نقلت عن السيد/ على محسن حفيظ (٣) نطقه «ضرب» بضاد جانبية أسنانى صلبة لثوية مجهورة احتكاكية مفخمة/ لض /ر / ب ولكن الطريف أنه ينطق الظاء بنفس الطريقة التي ينطق بها الضاد. وهذا يعنى أن اختلاط الصوتين الظاء والضاد قد حدث في لهجته كما حدث في لهجة الكويت مع فارق هو أن الذي تغير في لهجة الكويت والعراق هو الضاد التي صارت كالظاء. أما في لهجة قبيلة المناهيل اليمنية فان الذي تغير هو الظاء التي صارت كالضاد.

والظاهر أن هذه التغيرات التي طرأت على الضاد العربية ليست حديثة فقد قال ابن الجزرى في كتابه النشر في القراءات العشر «والضاد انفرد بالاستطالة. وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله. وإن ألسنة الناس فيه مختلفة وقبل

من يحسنه، فمنهم من يخرج طاء ومنهم من يخرج بالذال ومنهم من يجعله لاما مفخمة» (٤).

وخلاصة ماسبق أن الصفات التي ذكرها سيبويه للضاد الفصحى توجد متفرقة في اللهجات العربية المختلفة، وإن كانت الضاد العربية التي وصفها سيبويه لا توجد في غير القراءة القرآنية وفي بعض لهجات القبائل اليمنية.

الأصوات المفخمة:

في اللغة السامية الأم، وفي مختلف اللغات السامية المتفرعة عنها توجد مجموعة من الأزواج الصوتية المتماثلة في الأداء وفي الأسماع والتي لا يميز واحدا من الزوجين عن الآخر سوى ما يسمى بالتفخيم أو الترقيق. وفي العربية الفصحى المعاصرة توجد الأزواج: ذ: ط، ت: ط، د: ض، س: ص. وتوجد أزواج ماثلة لهذه في اللغات الساميات الأخرى وإن كنا نجد اختلافا بين هذه اللغات على إحدى طريقتين، أما باختلاف عدد هذه الأزواج التي تتميز بالتفخيم والترقيق كالسوريانية التي لا يوجد فيها الزوج ذ: ط، أو بالعملية التي يتم بها الاختلاف بين فردى كل من هذه الأزواج، ففي الوقت الذي يتم فيه هذا في العربية بتراجع مؤخرة اللسان في اتجاه جدار البلعوم الخلفى، فإنه يتم بطريقة أخرى هي اغلاق الأوتار الصوتية أى بالهمزة أثناء العمليات الصوتية الأخرى. ويشير بروكلمان في سياق وصفه للأصوات السامية الى أن الأصوات المفخمة ط، ق، ظ، ص، ض، كانت تنطق مهموزة مع تدخل مؤخرة اللسان وهذا يعنى أن الهمزة كانت صفة أخرى الى جانب تراجع اللسان (٥) ويعنى هذا أن العربية تكون قد تخلصت من الهمز في اجراء عملية التفخيم واقتصرت على تراجع خلف اللسان في فراغ البلعوم. هذا ولايزال الهمز يمثل عملية التفخيم في اللهجمات الأثيوبية المعاصرة وذلك دون تراجع مؤخرة اللسان. وبالرغم من الفرق الأدائي والاسماعى بين عملية الهمز وعملية تراجع اللسان، فإن النظام لايزال قائما حيث أن الأزواج التي تميز العملية بين أفرادها لا تزال هي ت: ط. الخ.

وقد سبق لك أن رأيت كيف تغير نطق الضاد الفصحى القديمة الى أنواع متعددة كما أن الطاء قد فقدت الجهر فصارت صوتا مهموسا وقد أدى هذا الى اضطراب في افراد الأزواج المفخمة والرقيقة ولكن نظام التفخيم نفسه قد بقى.

ويقول سيبويه «لولا الأطباق — أى التفخيم — لصارت الطاء دالا والصاد سينا والظاء ذالا ولخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس شيء من موضعها غيرها» وهو هنا يحصر الأزواج على هذا النحو

- ص: س وكلاهما لثوى احتكاكى مهموس مع تفخيم الاول
ظ: ذ وكلاهما أسنانى احتكاكى مجهور مع تفخيم الاول
ط: د وكلاهما لثوى انفجارى مجهور مع تفخيم الاول
ض: — ولا نظير لها وهي صوت أسنانى جانبى احتكاكى مجهور.
فقد ان الجهر في الطاء خالفت الدال ماثلت التاء .

وبفقدان الجانبية وتغير الأسنانى إلى لثوية والاحتكاك الى انفجار ماثلت الضاد الدال في المصرية. وبفقدان الجانبية فقط وبقاء الاحتكاك والأسنانى تداخلت الضاد والظاء (في العراق والكويت).

وهكذا نجد هذه الأزواج في الفصحى الحديثة عند المصريين على هذا النحو: ص: س، ظ: ذ، ط: ت، ض: د.

أما في فصحى الكويتية والعراقية فالأزواج تقتصر على ثلاثة لتداخل الضاد والظاء.

ولا يقتصر التفخيم في بعض اللغات على الصوت المفخم نفسه بل انه ينتقل الى ما يجاوره من أصوات. وقد اختلفت اللهجات العربية فيما بينها في حدود هذا التأثير.

وفي العربية الفصحى تنقسم الأصوات الى مستعلية وهي الأصوات الأربعة (ظ، ط، ص، ض) ويسمونها المطبقة الى جانب القاف والغين والحاء والى مستغلة وهي بقية السواكن. والفرق بين المستعلية غير المطبقة والمستعلية المطبقة ينحصر في أمرين أحدهما أدائى وثانيهما سلوكى. أما الأدائى فهو أن تراجع اللسان أمر لازم بالضرورة لمخرج الحرف المستعلى غير المطبق، حيث أن القاف والحاء والغين أصوات لهوية، أى أن مؤخرة اللسان تلتقى باللهة أو بما قبلها بقليل من سقف الحنك الرخو.

وحتى تتحقق هذه العملية فإن اللسان يتراجع بالضرورة الى الخلف. وتراجع اللسان عند عملية التفخيم عملية أخرى تحدث بالاضافة الى عملية أدائية ثانية هي في الطاء والضاد القديمة الاسنانية وفي الطاء والضاد والضاد والضاد الحديثة اللثوية وهكذا. وعلى هذا فالاصوات المطبقة مزدوجة المخرج أما الاصوات المستعلية غير المطبقة فأحادية المخرج.

ومن الناحية الوظيفية تقتصر صفة التفخيم في الأصوات المستعلية غير المطبقة على الصوت نفسه دون ما يجاوره من أصوات كما أن وجوده مع الكسرة أو الياء يزيل عنه التفخيم. أما الاصوات المستعلية المطبقة فانها تؤثر بالتفخيم على ما يجاورها وتؤثر في نوع الكسرة التي تليها بالتفخيم، ولا تتأثر بها.

مثال ذلك «خال» بتفخيم الخاء «وخيل» بترقيقها، و«ضال» و«ضير» و«ضلع» بتفخيم الضاد وما يجاورها من أصوات في كل الحالات.

الى جانب الاصوات المستعلية تكتسب الراء صفة التفخيم اذا وليتها فتحة أو ضمة وتزول عنها هذه الصفة اذا وليتها ياء أو كسرة أما اللام فانها تفخم فقط في لفظ الجلالة اذا لم تكن مجاورة للكسرة ولهذا ينطق لفظ «الله» في العبارة «الله لا اله الا هو» بالتفخيم و ينطق بالترقيق في «بسم الله».

هذا الوضع تغير في اللهجات العربية بطرق مختلفة، فأصبح التفخيم في المصرية ليس قاصرا على الاصوات المفخمة فهو موجود في الالفاظ «أب» (من الابوة) مهري (بياء المتكلم) وغير موجود في «أب» (بمعنى طفا) و «مهري» (اسم المفعول) كما أنه يوجد في العراقية في كلمة «جلب» (قلب) و «خالى» (أخو أمي) ولا يوجد في «جلت» (قلت) أو «خالى» (من الخلو).

وقد فقدت اللهجة العربية في مالطة الأصوات (٦) المفخمة كما فقدت هذه الاصوات كذلك في لهجة الاندلس العربية التي يتكلمها المسلمون اليوم هذا وتقبل سيدات وآنسات القاهرة اليوم الى التقليل من مقدار التفخيم في الاصوات المفخمة في لهجتهم المصطنعة.

وان يكن لايزلن يحتفظن بالتريق بين فردى الازدواجية: تفخيم تريق. هذا ونود أخيرا ان نذكر أن التطورات التي تحدث في اللهجات العربية في نطاق التفخيم والتريق تمثل امتداداً لما حدث في اللغات السامية الأخرى التي فقدت أو غيرت من صفة التفخيم.

الاصوات الحنجرية والبلعومية:

وهي الهمزة والهاء والعين والحاء. وهي توجد في السامية الام وجميع اللغات السامية فيما عدا الاكادية اذ لا يوجد فيها من هذه الاصوات سوى الهمزة. وقد أخذت بعض هذه الاصوات في الانقراض من بعض اللغات السامية، فالعين أصبحت في العبرية الحديثة حركة والحاء هاء. ومن مظاهر عدم استقرار هذه الاصوات في العربية وجود عين مكان الهمزة في مثل «عن» بدلا من «أن» وتسهيل الهمزة الى هاء في قراءة «أهجمي وعربى» بدلا من «أعجمى وعربى» ووجود حركة مكان العين في الفاظ العدد في اللهجة المصرية مثل «اربعناشر» بدلا من أربعة عشر. وكل هذه الامثلة تعكس نفس النزعة السامية السائدة في اللغات السامية الاخرى.

همزة التعدية:

هذا وللهمزة والهاء وظيفة صرفية في الكلمة السامية نذكر منها زيادتها على المادة التصريفية للفعل فيما يعرف بالاصل المزيّد بالهمزة في العربية والمزيّد بالهاء في العبرية أو ما يعرف في النحو العربي بصيغة «التعدية».

أى صيغة «أفعل» في العربية وصيغة «هفعل» في العبرية. وفي العربية الفعل «أراق» وهو مزيّد بالهمزة ويظهر بالهاء في نفس الكلمة وبنفس الوظيفة على صورة «هراق» أى بهاء التعدية بدلا من الهمزة.

الفعل «أقام»

هذا الفعل العربى مزيّد بالهمزة، ومفهوم القاعدة العربية أن يكون فعلا

متعديا بعد همزة الزيادة. وذلك في مثل «أقام الدنيا وأقعدھا» ولكن هذا الفعل لازم مثل «أقام في المدينة يومين».

وليس ثمة من شك في أن الفعل المجرد في كلتا الحالتين هو «قام» اللازم. وقد تعدى هذا الفعل بالهمزة في الحالة الاولى واستمر مع وجودها على اللزوم في الحالة الثانية ولهذا تفسير:

القاعدة في اللغات السامية أن زيادة الهمزة (أو الهاء أو السين) على المادة الثلاثية يكون للتعدية اذا لم يدل الفعل على وصف ثابت، فاذا دل على وصف ثابت فان الصيغة المزيدة لا تكون للتعدية. ومن ذلك في العربية الفعل المزيد «أحسن» في المشالين «أحسن اليه» «وافصح عما في نفسه» وهما فعلا ن لازم رغم زيادة الهمزة (موسكاتى: ١٣٥) وبالتأمل في مفهوم الفعل «قام» في العربية نجد أنه يستعمل بمعنيين الاستقرار والحركة. ومثال الاستقرار قوله تعالى «وتركوك قائما» و «محمد قائم» أى واقف. ومثال الحركة «قامت القيامة» «وقامت الحرب» «وقام اليهم» وفي العربية الحديثة «قام القطار» والفعل في كل هذه الحالات يفيد الحركة. وبزيادة الهمزة طبقت القاعدة السابقة على هذا الفعل بمعنييه، الاستقرار في مثل «أقام في المدينة» والحركة في مثل «أقام الدنيا وأقعدھا». وكان الفعل لازما رغم زيادة همزة التعدية في الحالة الاولى ومتعديا من أجل زيادتها في الحالة الثانية.

الفعل المصرى «خرج» المفخم و«خرج» المرقق:

في المصرية فعلا ن من نفس المادة يفرق بينهما في النطق والمفهوم التفخيم والترقيق وهما خرج بالتفخيم وضم الراء في المضارع وهو فعل لازم وخرج يخرجه بالترقيق وكسر الراء في المضارع. ومثال الفعل الثاني يخرجه عينه (في القاهرة خاصة). و«يخرج الماورد» ويخرج الفيلم والماضي هو «خرج» بالترقيق وفتح الراء (٧). وهناك فعل ثان يفرق الترقيق والتفخيم بين صيغته المتعدية واللازمة هو الفعل «خرب» ومضارعه «يخرب» بالتفخيم وفتح الراء في المضارع وضمها في الماضى وهذه هي

صيغة اللزوم. أما صيغة التعدية فهي «خرب» ومضارعه «يخرب» بالترقيق وكسر الراء في المضارع وفتحها في الماضي. ومثال ذلك ما يأتي:

١ — بيته خرب، بيته يخرب، بالتفخيم والفعل هنا لازم

٢ — دا خرب بيته، يخرب بيته، بالترقيق والفعل هنا متعد

هل معنى هذا وجود صيغة فعلية جديدة للتعدية تتمثل في تفخيم الصيغة عند لزومها وترقيقها عند تعديتها؟ وهل خرجت المصرية بهذا الى مجال صرفي جديد على اللغات السامية كلها، هي استعمال خاصة صوتية «Prosody» هي التفخيم استعمالا صرفيا؟

تعتمد الاجابة عن هذا السؤال على نظريتين وقانونين صوتيين. وأولى النظريتين الاصل التصريفي للفعل الماضي هو المضارع وليس المصدر ولا العكس (٨) والثانية هي أن الصرفيم morpheme قد يتمثل بمجموعة الاصوات التي يتكون منها وقد يتمثل في ظروف صوتية معينة ببعضها فقط. ومثال هذه الحالة الثانية صرفيم المادة في المضارع في المثالين «محمد يقوم» و «محمد لم يقم» حيث تمثل صرفيم المادة في الحالة الاولى بالقاف وطول الضمة (أى الواو) والميم أما في الحالة الثانية فقد تمثل بالقاف والميم فقط، دون الواو (التمثلة في طول الضمة) لسبب صوتي هو التقاء الساكنين.

أما القانون الصوتي الاول فهو نزوع اللهجة المصرية الى اسقاط الهمزة في أول الكلمة كما في مثل «حد» بدلا من «أحد» «خد» بدلا من «أخذ» و «كل» بدلا من «أكل». وأما القانون الثانى فهو ترقيق الراء اذا وليتها كسرة.

ونظرا لوجود هذا القانون الصوتي فقد انصرفت اللهجة المصرية عن تعدية الفعل بزيادة الهمزة ولجأت الى الوسيلة الثانية التي تستعملها العربية وهي تضعيف الأصل الثانى من الفعل. ولهذا فان المصرية تقول «فهم» و «علم» و «دخل» و «طلع» ولا تقول «أفهم» أو «أعلم» أو «أدخل» أو «أطلع» والظاهر أن من بقايا التعدية بالهمزة في المصرية بعض الأفعال، ولنا عليها تعليق.

١ - الفعل خرج:

تقتضى التعدية بالهمزة في العربية الفصحى ضم أول المضارع وكسر عينه وبالتالي يكون مضارع «أخرج» هو «يخرج» وبمقتضى وجود الكسرة بعد الراء تكون الراء رقيقة، وتنعكس هذه الرقة على الأصوات المجاورة لها. هذا في الفعل المضارع من «أخرج» أما المضارع من «خرج» فهو «يخرج» بضم الراء. ولما كانت الراء غير مكسورة والحاء من أصوات الاستعلاء التي تفخم في العربية فإن صيغة المضارع تكون مفخمة. وقد احتفظت المصرية بترقيق الأول وتفخيم الثانى.

أما صيغة الماضى اللازمة فأنها «خرج» تنطق بالتفخيم لنفس السبب الذي ذكر بالنسبة للمضارع. ولكن صيغة الماضى المتعدى بالهمزة «أخرج» قد خضعت أولا لسقوط الهمزة الأولى وفق القانون الصوتى الذى ذكرناه ثم ورقق النطق بها حتى تجانس صيغة المضارع. وهكذا انتهينا في المصرية الى:

أ - خرج (بفتح الراء والتفخيم) يخرج (بالضم والتفخيم)

ب - خرج (بالفتح والترقيق) يخرج (بالكسرة والترقيق)

نأتى الآن الى الجانب الصرفى لنقول بأن التعدية في «يخرج» في المصرية تمت بكسر حرف المضارعة (وهو مكسور دائما في المصرية حتى ولو كان مقابله العربى مضموما لتعدى الفعل بالهمزة) وكسر عينه كما هي في الفصحى. وعلى هذا يكون صرفيم التعدى في المضارع في الفصحى هو «ضم حرف المضارعة + كسر العين». وفي المصرية «كسر حرف المضارعة + كسر العين». أما عنصر الترقيق في المضارع في المصرية فليس صرفيميا لأنه قانون صوتى مطرد وليس له بالضرورة قيمة صرفية في كل الحالات. ويكون صرفيم التعدى في صيغة الماضى في الفصحى هو «الهمزة المفتوحة وسكون فاء الكلمة» ويكون في المصرية بعد سقوط الهمزة هو مجرد ترقيق الكلمة (قياسا على الترقيق في المضارع) فحسب وهذا لأن صيغة «خرج» المتعدى في المصرية تماثل صيغة «خرج» اللازمة في كل شئ سوى أنها رقيقة بينما الصيغة اللازمة مفخمة. ومعنى هذا أن صرفيم التعدى في المصرية هو الترقيق فقط في الماضى

والمضارع وصرفيم اللزوم هو التثخيم فقط في الماضي والتثخيم وضم العين في المضارع.

ولما كان الترقيق لا يمثل التعدى الا في الفعل «خرج» (والفعل خرب كما سيأتى) فانه لا يمكن اعتباره قاعدة شاملة أو صرفيما عاما يمثل التعدى.

الفعل «خرب»:

الفعل «خرب» في الفصحى فعل لازم — فيما أعرف — يتعدى بتضعيف عينه «خرب». وهذا الفعل اللازم في الفصحى من أفعال الصفات مثل «حسُن» و «جمل» التي تكون مضمومة العين ومفتوحة الفاء. ومثل هذه الأفعال في المصرية تخضع لقانون انسجام الحركات Vowel Harmony. ومن ثم يكون مضموم الفاء والعين مثال ذلك: قطع/ء و طع/ زهق/ زوهو/ غلب/غ و ل و ب/(٩) ومضارع هذه الأفعال لا يكون مكسور العين مثل: يقطع — يزهق — يغلب (١٠) وهكذا يوجد في المصرية الفعل اللازم خرب يخرب وهو مفخم لوجود الخاء والراء غير المكسورة كما رأيت في حالة «خرج».

أما الصيغة المتعدية وهي صيغة رقيقة خرب — يخرب فيمكن أن تفسر بنفس تفسيرنا للترقيق في الفعل المتعدى «خرج» أى بأن الرقة ناتجة عن كسره مضارع الفعل المتعدى بالهمزة وحرف المضارعة كما سبق أو أن يقال بأن الفعل على وزن فعل يفعّل أى بفتح عين الماضي وكسر عين المضارع كما في ضرب — يضرب. وعلى أى من الفرضين فإن ترقيق الماضي قياس على ترقيق المضارع الناتج عن وجود الكسرة بعد الراء فيه.

الفعل «بعد»:

الفعل «بعد» في الفصحى يدل على صفة ولهذا فهو لازم و يعدى بالهمزة فيصير «أبعد» و يقابل هذا الفعل عند لزومه في المصرية الفعل «بعد» بكسرة فائه وعينه أى وزن «فعل» وهو وزن يدل على الصفة اللازمة كذلك بالاضافة الى وزن «فُعْل» الذي سبقت الإشارة اليه. و يبدو أن المصرية قد اقتضت من الفصحى

الصيغة المتعدية بالهمزة «أبعد» ثم أسقطت همزتها طبقا للقانون المشار اليه فنشأ الفعل «بعد» المتعدى وكانت عين مضارعه مكسورة كعين مضارعه في الفصحى. وهكذا نشأ في المصرية صيغتان لهذا الفعل هي:

أ — اللازم بعد والمضارع يبعد العين.

ب — المتعدى بعد والمضارع يبعد بفتح العين.

في الفصحى من الصيغة المتعدية اسم المفعول «مبعد» وهو مستعمل في المصرية كما أن المصرية تعدي الفعل «بعد» بتضعيف العين «بعد» وقد نتج عن هذا بعض التخصص الدلالي على النحو الآتي:

١ — بعد يبعد فعل لازم بمعنى ذهب بعيدا مثل «أنت بعدت عني» و «المسافة بعدت».

٢ — بعد يبعد المتعدي بمعنى «عزل» مثل الحكومة بعدته من قائمة الترشيح. (١١).

٣ — بعد يبعد المتعدي أى جعل الشيء بعيدا مثل «الزمن بعد الحباب» — «الحكومة بعدته».

همزة التأنيث وهاء التأنيث:

يؤنث الاسم في العربية الفصحى على حد ما يقول اللغويون العرب بهاء التأنيث التي تصير تاء في الوصل — وألف التأنيث المقصورة — أو الفتحة الطويلة في آخر الاسم أو ألف التأنيث الممدودة. ومثال ذلك فاطمة وحمراء وليلى. وفي المصرية صارت هذه الطرق الثلاث طريقة واحدة خضوعا لقوانين صوتية تتمثل في التخلص من الهمزة الأخيرة وفي قصر الحركة الطويلة في آخر الكلمة وفي وجود هاء (هاء السكت) في آخر الكلمة المنتهية بحركة قصيرة في آخر الكلام وسقوط الهاء الأخيرة من الكلمات اذا وقعت في وسط الكلام. وهكذا نصل الى ما ياتي:

حمراء	* حمرا	
	حمر وليل	في الوصل
* حمرا وليلى	حمره وليله	في الوقف

وبهذا ننتهى الى «فاطمة» — و «حرمة» و «ليلة» في الوقف والى فاطمَ
وحرَ وليلَ في الوصل (١٢).

ولورجعنا الى اللغة السامية الأولى واللغات السامية الأخرى لوجدنا للظاهرة
عمقا أبعد. ونود قبل مناقشة هذا الموضوع التفريق بين أنواع الصرفيمات في اللغات
السامية.

ويمكن القول بأن الصرفيم قد يكون خارجيا external أو داخليا internal.
ومثال الصرفيم الخارجى السوابق واللاحق مثل أداة التعريف «أل» ومثل أداة
التثنية «ان» في «الولدان» حيث أنهما اضافة خارجية للفظ «ولد». أما الصرفيم
الداخلى فهو الذى يكون نتيجة تغير صوتى في بعض الأصوات أو بعبارة أخرى —
بالنسبة للغات السامية — هو الذى يكون جزءا من الوزن الاشتقاقى للكلمة فالضمة
التي بعد الكاف والتاء في «كتب» اذا ما قورنت بالكسرة التي بعد الكاف والفتحة
الطويلة التي بعد التاء في «كتاب» تمثل تغييرات صوتية انتهت الى صيغة الجمع
«كُتِبَ». ومن أجل هذا نعتبر هاتين الحركتين صرفيما داخليا حول صيغة المفرد الى
صيغة الجمع. أما الصرفيم النحوى فهو الأدوات ذات القيمة النحوية أو التركيبية
مثل ليس، ان، وسوف وليس لهذه معنى الا في حالة وقوعها في
التركيب. (موسكاتى: ٧١).

وبهذا المنطق يمكن أن نفرق بين هاء التأنيث مع الاسم التي تصير تاء في
الوصل وبين الألف المقصورة والألف الممدودة، حيث أن الأخيرتين وحدهما يمثلان
جزءا من الصيغة وليستا زيادة عليها فوزن فعلاء وفعلى يمثلان صيغة المؤنث من أحر
(حمرء) ومن أكبر (كبرى) أما تاء التأنيث (أو الهاء) فانها تمثل صرفيما خارجيا
يضاف الى صيغة المذكر فيكسبه التأنيث كما تضاف «أل» الى النكرة للتعريف
والألف والنون للمفرد ليشنيه. وهكذا فاننا نؤنث «كريم» فنقول «كرمة» دون
حدوث أى تغيير في صيغة المذكر سوى اضافة صرفيم التأنيث، أما الفتحة الطويلة في
نهاية «كبرى» والفتحة الطويلة والهمزة بعدها في نهاية «حمرء» فهي جزء لا يتجزأ
من صيغة «فعلى» و «فعلاء» والذي أفاد التأنيث هنا ليس الألف المقصورة أو

الممدوده بل هو الوزن بأجمعه فلو حذفت هذه الألف أو تلك فان ما يبقى بعدهما أى «كبر» و «حر» لا يدل على شىء بخلاف «حارة» التي ينتهى حذف الهاء منها الى «حار» وهي الاسم المذكر المقابل لحماره.

وعلى هذا تكون أداة التأنيث بالمعنى الصرفى في العربية الفصحى هى الهاء / التاء أما وزن فعلى وفعلاء فهو وزنان للمؤنث وليس وزنين زيد عليهما صرفيم التأنيث (١٣).

ولنرجع الآن الى السامية الأم لنقرر أن أداة التأنيث فيها هى التاء عند الوصل والفتحة الطويلة عند الوقف. وفي العبرية صارت علامة تأنيث الاسم فتحة طويلة بعدها هاء (وهي أصلا فتحة بعدها تاء) ولكن هذه التاء تظهر في حالة الاضافة (١٤).

هذا يعنى أن تأنيث الاسم كان في الأصل بتاء ساكنه قبلها فتحة، كما في تأنيث الفعل الماضى المفرد (كتبت). ثم ان العربية والعبرية أسقطت هذه التاء واقتصرت تأنيث الاسم على الحركة. ولكن العبرية أرجعت هذه التاء عند الاضافة وأطالت الحركة عند عدم الاضافة.

أما العربية فقد جعلت أداة التأنيث في الوقف هي الحركة ثم أضافت اليها هاء السكت التي كثيرا ما تضيفها في الوقف اذا انتهت الكلمة بحركة في مثل «ليه» بدلا من «لى» «ماهى» بدلا من «ماهى» الخ. وذلك بالاضافة الى صيغتى فعلى وفعلاء وهم الصيغتان المؤنثتان للمذكر الذي على وزن أفعل ووزن فعلان كما ذكرنا.

أما المصرية فانها تعتبر امتداد للأصل السامى في هذا الصدد وذلك لأنها:

- ١ — تخلصت من وزن فعلى وفعلاء على النحو الذي ذكرناه من قبل.
- ٢ — خالفت العربية في بعض الأسماء المؤنثة التي تفرض القواعد الفصحى تأنيثها بالوزن فجعلتها مؤنثة باضافة هاء التأنيث مثل كبيرة (المذكر أكبر) بدلا من

«كبرى» في مثل «دى كبيرة عن أختى» «وأنا أكبر منها» حيث لم تستعمل صيغة «كبرى» للمؤنث.

٣ — اقتصر استعمال التاء في الاسم على حالة الاضافة فقط كما كان الحال في اللغة السامية الأم وفي العبرية. أما في الوصل عند عدم الاضافة فان التاء تسقط ، مثال ذلك :

العربية	المصرية	ملاحظات
الطويلة أجمل من القصيرة	الطويل أجمل من القصيرة	الوصل دون اضافة بالحركة
هذه طويلة الرقبة	دى طويلة الرقبة	الوصل بالاضافة (بالتاء)
هذه طويلة	دى طويلة	الوقف (بالهاء)

وماحدث في المصرية انتهى بها الى ما كان عليه الوضع في السامية الأولى.

الحركات:

الحركات في السامية الأم، كما هي في العربية ثلاثة، الفتحة والكسرة والضمة وقد تكون طويلة أو قصيرة. وبالإضافة لهذه الحركات توجد حركتان مزدوجتان هما / au / و/ ai / . وفي العاميات العربية صارت هاتان الحركتان المزدوجتان حركتين خالصتين جديدتين هما/ مى مى e: / مثل بين / ب مى مى ن/ من بين / ب اى ن/ الفصحى وصوم / ص سو سوم/ من صوم /ص او م/ الفصحى.

وماحدث في العربية ولهجاتها يعكس صورة مماثلة لما حدث في السامية الأولى واللغات التي تفرعت عنها حيث تحولت الحركات المزدوجة الى حركات خالصة (موسكاتى: ٤٦ — ٥٦) وسنقتصر هنا على مناقشة عدد محدود من الأمثلة.

حول (١٥) وحال:

الواضح أن الأصل التصريفى لهذين اللفظين واحد، وهو يتمثل في الحاء والواو

واللام. والواضح أيضا أن كلا اللفظين يمثل مصدرا من هذا الأصل الثلاثي بتغير في حركات المادة. ونحن نلاحظ ما يأتي:

- ١ — المصدر «حول» يمثل الأصل الأول (ح) وبعده فتحه والأصل الثاني (و) وبعده فتحة والأصل الأخير (ل) / ح أ وال / وهذا يعني أن القاعدة الصرفية التي اشتقت على أساسها الأفعال «قال» و «حال» و «صام» من المادة المعتلة العين بالواو وليست شاملة وذلك لأن «حول» المصدر لم تتغير إلى «حال» كما تغيرت الأفعال قول وحول وصوم إلى قال وحال وصام.
- ٢ — ولكن المصدر «حال» قد خضع لنفس القاعدة الصرفية التي حولت الأفعال الثلاثة فجعلت عينها فتحة طويلة ولم تبقها واوا مفتوحة. وتفسير هذا الاختلاف قد يرجع إلى اختلاف زمن هذين الاشتقاقين، وربما كانت قاعدة قلب الواو المفتوحة فتحة طويلة عامة تشمل الأفعال والأسماء ثم اقتصر نشاطها فيما بعد على الأفعال دون الأسماء. وبهذا تمثل «حال» المرحلة الأولى وتمثل «حول» المرحلة الثانية.

«حول» الفصحى و«حيل» المصرية:

يلمح القارئ هنا أمرا غير طبيعي هو تحول الحركة المزدوجة /او au/ الفصحى إلى /سى سى : e/ في المصرية، وذلك على خلاف مقتضى القانون الصوتي الذي تتحول به /او au/ إلى /سو سو : ه/ أى إلى ضمه طويلة مفتوحة كما في صوم / ص او م / وصوم / ص سو سوم /. وتفسير هذا الاختلاف ان /او au/ تحولت إلى /اى ai/ وان هذه الأخيرة قد تحولت إلى /سو سو : e/ هكذا.

حول / ح أول / ← / حيل / ح اى ل / ← / حيل / ح سو بو ل / وفي المصرية أيضا اللفظ «صوت» / ص — صوت / واللفظ «صيت» / ص سى سى ت / والاول بمعناه في العربية ام الثاني فمعناه شهره.

وعلى فرض أن اللفظ الثاني قد نشأ عن استعمال مجازى للفظ الاول، فستكون النتيجة حدوث التطور على هذا الشكل:

أ — صوت (الفصحى) ← صوت (المصرى) / ص سو صوت /.

ب — صوت (الفصحى) ← صيت ← صيت (المصرى) / ص م م ت / .

و يقال هذا بالنسبة للفظين المصريين «طوف» / ط — ووف / وطيف / ط م م م ف/. ويمكن افتراض أن الأصل الفصحى لهما هو المادة «ط و ف» وعلى هذا يكون التطور على هذا النحو:

أ — طوف (فصحى على وزن فعل) ← طوف (المصرى) / ط — ووف /

ب — طوف (فصحى) طيف (الفصحى) ← طيف (المصرى) / ط ي ي ف /

واختلاط الحركة المزدوجة / او / بالحركة المزدوجة / اى / أمرشائع في اللهجات العربية القديمة كذلك. ومن ذلك استعمال الأعشى لفظ «خوص» بمعنى كون العين غائرة ولما كانت المادة يائية فقد كان القياس «خيص» ومن ذلك الاستعمال اسم الشاعر المعروف «الاخوص».

ومن أمثلة هذا الاختلاط أيضا قول قبيلة طيء حوث بدلا من حيث و «أنسِق» جمع ناقة بدلا من أنوق (١٦) وما روى عن قول الحجازيين «صيام» بدلا من «صوام» و «صياغ» بدلا من «صواغ». وقول طيء «محيت» بدلا من «محوت» (١٧).

الحركات في آخر الكلمة:

أ — الحركات القصيرة:

تخلصت العبرية والآرامية من الحركات القصيرة في آخر الكلمة كما تخلصت السورانية من الحركات الطويلة الواقعة في آخر الكلمة كذلك (بروكلمان: فقه اللغات السامية ص ٤٦) ومن مظاهر هذا التخلص من الحركات الاعرابية في الساميات فلم يبق ف الحبشية منها سوى الرفع بالضممة /u/ في ألفاظ العدد فقط واتسع نطاق النصب بالفتحة حتى شمل الاضافة وفي العبرية بقيت حالة النصب لتدل على الاتجاه المكانى وفي آرامية العهد القديم بقيت حالة النصب في الظرف والرفع أو الجر أو النصب قبل الضمير المتصل (١٨). أما العربية الفصحى فقد احتفظت بحركات الاعراب مع وجود نزعة للتخلص منها على ما نرى:

- ١ — حالة الوقف، ويتخلص فيها من الحركة القصيرة، حيث يوقف على الكلمة بالسكون سواء كانت الحركة الأخيرة بناء أو اعراباً.
- ٢ — دخول هاء السكت على الكلمة المتحركة الآخر الواقعة في آخر الكلام مثل «ماهي» «سلطانيه»، «مالية» وهذه حالة أخرى من حالات الوقف (١٩).
- ٣ — في غير الوقف يكون للحركة القصيرة دور مقطعي داخل الجملة مثل «كتب لولد».
- ٤ — يقوم التنوين بالحيولة بين الحركة القصيرة (الاعرابية) وبين وقوعها في آخر الكلمة.

هذا في الاسماء . أما في الأفعال فإن حالة الجزم وبناء فعل الأمر ودخول تاء المتكلم والمخاطب وضمير المتكلم والجمع وسواها من نهايات الفعل تمنع انتهاء الفعل بالحركة القصيرة، وإن كانت الضمائر نفسها قد تنتهي بحركة.

ب — الحركات الطويلة:

في العربية تقصر الحركة الطويلة عند التقائها بساكن وذلك في الأسماء والأفعال والحروف على السواء.

وبالنسبة للأفعال يؤثر الجزم على الفعل المعتل الآخر بحذف حركته الطويلة وإبقاء حركة قصيرة أخيرة فيه مثل يسعى، لم يسع، وفي حالتى الرفع تبقى الحركة الطويلة الأخيرة في الفعل مثل يسعى و يرمى و يدعو.

وفي حالة النصب تبقى الفتحة الطويلة في آخر الفعل أو ينتهى بفتح الواو أو الياء مثل لن يسعى، لن يرمى ولن يدعو، والفعل الاول معتل بالالف والثاني بالياء والثالث بالواو.

وفي الأسماء المعتلة الآخر، تظل الحركة الطويلة على طولها إذا كان الاسم معرفاً بأل، فإذا كان غير معرف بأل بقيت الحركة الطويلة في الاسم المعتل بالالف المرفوع مثل «جاء عيسى» أما الاسم المرفوع المعتل بالياء فإن الحركة تقصر ويحل محلها تنوين مثل جاء قاض. وذلك إذا كان الاسم غير مضاف فإذا كان مضافاً بقيت الحركة الطويلة. وإذا كان الاسم منصوباً بقيت الحركة الطويلة في الاسم المعتل بالالف وانتهى الاسم بحركة النصب القصيرة إذا كان معتلاً بالياء.

الواو الأخيرة:

هذا ولا ينتهي الاسم في العربية بالضمة الطويلة التي تمثل وا وأصلية في الكلمة. ولم يبق في العربية سوى الأسماء الخمسة ممثلة للكلمات التي تنتهي بأصل واوى. ونظرا لأن هذه الأسماء تكون بعد سقوط الاصل الثالث على حرفين فانها تنتهي بحركة طويلة اذا اتصلت بالضمير أو أضيفت لاسم ظاهر. أما اذا اتصلت بأل أو نونت فان الضمة الطويلة الأخيرة تسقط، مثل «الأب» و «اب».

والكلمات من مثل «دلو» و«شأو» تمثل أصلا اسميا ثلاثيا معتلا بالواو ولكنه ليس حركة طويلة. ومن هنا تعامل الواو معاملة الساكن. ولم يبق في العربية واو في آخر الكلمة الا واو الجمع السالم المذكر وتكون في آخر الكلمة عند الاضافة ولكن النون تحول بينها وبين هذا الموقع في غير ذلك.

وبالنسبة للأفعال لا توجد الضمة الطويلة في نهاية الفعل الماضي أو فعل الامر، الا اذا كانت مؤشرا (exponent) لواو الجماعة أى ذات وظيفة صرفية ونحوية. وفي الفعل المضارع تحول النون بين الضمة الطويلة وبين وقوعها في آخر الكلمة اذا انتهى الفعل بواو الجماعة مثل يكتبون. وبالنسبة للفعل المعتل بالواو، قد مربك أن هذه الواو لا تبقى في حالة الجزم وتكون مفتوحة في حالة النصب.

وفي الضمائر المتصلة والمنفصلة حال دون وجود الضمة الطويلة اخيرة وجود ميم بعد الضمة القصيرة وهي مؤشر لواو الجماعة وذلك مثل «هم» متصلة ومنفصلة و «كم» المتصلة في لكم ورأيتمكم وكتابكم الخ.

وهكذا نجد نزعة واضحة في العربية الفصحى الى التخلص من الحركة الطويلة في آخر الكلمة وخاصة الضمة الطويلة. والى التقليل من مجال الحركة القصيرة آخر الكلمة بالوقف وهاء السكت وجزم الفعل.

مثل هذه الامور استمرار لنزعات كانت موجودة في اللغات السامية القديمة وخاصة مايتصل بالضمة الطويلة في الآخر، ففيها نفس ظاهرة الأسماء الخمسة العربية، كما سقطت الحركة الطويلة من آخر الكلمة في بعضها، بل وتخلص أغلبها من الحركة الاعرابية الأخيرة.

وفي اللهجات العربية الحديثة استمر نفس الاتجاه، وتمثل ذلك في ظاهرتين هامتين في اللهجة المصرية نذكرهما هنا:

١ — لا تتمثل واو الجمع في فعل الماضي ولا فعل الأمر أو المضارع بالضممة الطويلة، بل بضممة قصيرة بعدها ميم ساكنه، وبذلك لا تقع الحركة في آخر الكلمة. مثل ضربم (بدلاً من ضربوا في الفصحى) واضربم (بدلاً من اضربوا) و يضربم (بدلاً من يضربون) كما أن كلمة «فم» الفصحى التي تكون «فو» في الوصل تظل الميم موجودة فيها فيما بقي من هذه الكلمة في المصرية مثال ذلك «فم السجارة» فلا يقال «فو السجارة» (٢٠).

٢ — تخلصت اللهجات الحديثة من الاعراب، وبالتالي فإن كلماتها في الغالب تنتهى بالسكون. وقد كان للتخلص من الاعراب أثره البالغ على النظم اللغوية في هذه اللهجات. ولعل من أهم آثار ذلك انقراض المفردات ذات الوظيفة الاعرابية مثل ليس ولن وان وأخواتها وتغير استعمال ما بقي منها مثل «لم» التي تستعمل في بعض القرى المصرية للنفي ولكنها تدخل على الماضي لا على المضارع.

أود هنا أن أكرر أن ما حدث في العربية وما حدث في اللهجات العربية الحديثة بصفة خاصة هو استمرار لنفس الظاهرة السامية القديمة.

على، الى، لدى، لبي

لعل مما يلفت النظر أن الفتحة الطويلة في آخر هذه الكلمات تتحول الى حركة مزدوجة (اي) اذا لحق الضمير المتصل بالكلمة ولكنها تظل فتحة طويلة اذا ولى الكلمة اسم ظاهر هكذا.

الى — اليك — الى الناس

على — عليك — على الناس

لدى — لديك — لدى الناس

لبي — لبيك — لبي نداء ربه

ولتفسير هذا السلوك غير المتوقع، نذكر أن عددا من الكلمات المنتهية بفتحة طويلة عندما تضاف لياء المتكلم تسلك نفس سلوك الى وعلى الخ. ومن هذه «عصى» و «محيى» و «بشرى» و «هدى».

وقد وردت في القراءات القرآنية «هذه عصى» و «محيى» و «يا بشرى» و «هدى» الخ. ويرجع رابن هذا الى أنه بقية من لهجة هذيل، التي لم يقتصر فيها تغير الفتحة الطويلة لياء مشددة على حالة الاضافة لياء المتكلم بل شمل كذلك بقية الضمائر فيقال فيها قفا، قفيك (قفاك) قفى (قفاى) قفيه (قفاه) الخ. (٢١) أما عندما لا تنتهى هذه الكلمات بضمير متصل فان الفتحة الطويلة الأخيرة تظل على حالها فيقال قفا محمد و «عصى محمد».

هذا وقد وردت «الى» و «على» متصلة بالضمير المتصل مع بقاء الفتحة الطويلة حيث قيل «ألاك» و «علاك» بدلا من «اليك» و «عليك» ومن ذلك قول الشاعر:

أى قلو ص راكب تراها شالوا علاهن فشل علاها (٢٢)

و يقال في لهجة بغداد المعاصرة عبارة «قلت لك الك» (أى قلت لك مع نوع من التأكيد وفيها تستعمل لام الجر وبعدها الى الجارة مع الاحتفاظ بالفتحة — وتقصيرها — في حالة اتصالها بالضمير. ولعل هذا بقية من الاستعمال الذي يبيح «ألاك».

كلا وكلتا:

يقول النحاة بأن «كلا» و «كلتا» ملحقتان بالثنى. وهذا القول سليم من وجهة نظر الاعرابية حيث أنهما من ناحية يعربان اعراب المثنى ومن ناحية أخرى فان هذا اللاحق أو المحاكاة analogy أمر طارىء بالضرورة وسلوك الفتحة الطويلة الأخيرة في كلا (وكلتا) مشابه لسلوكها في «على» و «الى» حيث تصير «ياء» عند اتصالها بالضمير، (فيقال «كليهما» كما يقال «عليهما» وان كان هذا التغير مع «عليهما» على اطلاقه بينما هو مع «كليهما» مقصور على حالة الجر والنصب) أما

إذا وقع بعدها اسم ظاهر فإن الفتحة الطويلة تبقى فيقال «على الولد» و «كلا الولدين».

هذا ويحتمل أن يكون تفسير هذا التغير في «كلا» نتيجة لنفس العامل الذي سببه في «على» و «الى» الخ أى أنه تأثير لهجة هذيل وإن كنا نميل الى تفسير سيويه الذي قال بأن «كلا» على وزن «فعال» أى «كلاء» وأن همزتها الأخيرة قد سقطت. ويؤيد رابين (١٩٥١، ٨٨) رأى سيويه بأن «كلا» قد احتفظت بالهمزة في لغات سامية أخرى فهي في الأوجاريتية كلاًت / كل اءت / وفي الأثيوبية كلى ء / ل ء ل ي ي / كما توجد في العبرية في صيغة المثنى كلاً ييم / لكى ل ء اى لى م / . ولوقبلنا رأى سيويه بأن أصل «كلا» هو «كلاء» أى بألف ممدودة فإن هذا يعنى أن الهمزة قد سقطت كما قد تسقط في «سما» من «سماء» وأن سقوطها قد أدى الى الصيغة المنتهية بالفتحة الطويلة «كلا» هذا على فرض كون الهمزة قد سقطت من «كلاء» في حالة الرفع أو النصب لعدم إمكان ضم الألف «الفتحة الطويلة» ولأن حركة النصب «الفتحة» هي نفس الحركة التي تنتهى بها «كلا» بعد سقوط الهمزة. أما في حالة الجر كلاء / كسى ل اءى / فإن تخفيف الهمزة الى ياء قبل الكسرة كثير وبهذا نحصل على الصيغة «كلاى» ولا فرق بينها وبين «كلى» سوى قصر الحركة.

وهذا التغير الأخير قد خرج بالحركة الأخيرة في «كلا» من كونها جزءاً من صيغة الكلمة الى كونها علامة اعرابية كما حدث في حركة الأسماء الخمسة. وبهذا يكون الجزء الباقي من الكلمة هو «كل» وقد لحقتها تاء التانيث بعد اللام فانتهينا الى كلاهما: كليهما وكتاهما وكتيهما وبالمحاكاة حيث لحقت التاء بين اللام والفتحة في «كلا» و «كلتا» عند اضافتهما للاسم الظاهر.

ب - المفردات

سنقتصر هنا على عدد قليل من الأمثلة لبيان إمكان الاستفادة مما يسجله تاريخ اللغات السامية والعربية ولهجاتها في تفسير أصول المفردات وارتباط بعضها ببعض.

١ - أعطى - أنطى - ادى / ءى ددا /

هذه الأفعال الثلاثة في صيغة الماضى وهي بمعنى واحد والأول منها فصيح والثانى يوجد في العراق والكويت وبعض مناطق سوريا أما الأخير فهو النظير المصرى لهما. ترى هل هناك اشتراك تاريخى بينهما؟ بمعنى أنها من أصل واحد وأن الفرق بينهما راجع الى تطورات صوتية تاريخية.

يذكر موسكاتى (٢٣)، أن الفعل الأكادى اندن/ى ن دى ن/ تدغم نونه في الدال وتصبح أدن/ى د دى ن/. وقد يفسر هذا أصل الفعل المصرى «ادى» كما يفسر أصل الفعل الفصحى «ادى اليمين» و«أدى الدين». أما الفعل «أنطى» فقد يمثل الأصل «أندن» بدون ادغام ولكن بهمس الدال ويسقط النون الأخيرة منه. ومن هذا الفعل الفصحى «ناط» في «ناط به الأمر» أى «وكله اليه» وهو يوجد في العبرية كذلك على صورة «ناتا»/ن ات ا/.

أما علاقة «ناط» و«أنطى» بأعطى فيفسرها راين أحد تفسيرين أولهما صوتى ومقتضاه أن العين العبرية كانت تنطق وفيها صفة الأنفية في بعض المواقع وأن العين في هذه الكلمة قد خففت وبقيت صفة الأنفية التي عنها نشأت النون. وهذا الفرض يقتضى أن تكون «أعطى» أسبق من «أنطى». أما التفسير الآخر الذي يرجحه فهو أن «أنطى» هي الصيغة الأقدم. وذلك لأن الصيغة ذات النون توجد في عدد من اللهجات العربية القديمة كما توجد صيغة أخرى بالميم مكان النون في الحبشية /م ا ط ا و ا/ والأمهرية /م ا ط ا/ ولوصح هذا فان مظنة كون النون عينا (كما ذكرنا) ستكون السبب في أخذ أعطى من أنطى وليس العكس.

«ليت» و«رأيت»

الأول من هذين اللفظين حرف من اخوات «ان» والثاني فعل ماض. والقول بأن الثانى أصل تاريخى للأول يقوم على عدد من الحقائق التاريخية والمعاصرة ومن هذه الأسباب مايتأتى:

١ - ان سقوط همزة «رأيت» سيؤدى الى ريت/راى ت/.

٢ — ان تغير الحركة المزدوجة / اى / الى /سى سى/ سيؤدى الى أن تصير «ريت»
«ريت» /رى سى ت/.

٣ — ان استعمال ياء النداء مع الفعل «تري» في المثال «ياتري» يفسر استعمالها
في «ريت» في المثال المصرى والعراقى «ياريت».

٤ — ان اللهجة العراقية تقول «ياليت» و «ياريت» في نفس الوقت أى أنها تربط
بين الصيغة ذات الراء وذات اللام.

نتعرض لعدد من المفردات التي تبدو غريبة لشخص أو آخر نظرا لعدم
ارتباطها بمفردات أخرى من نفس مادتها ومعناها ومن هذه:

أ — عليل في العبارة «نسيم عليل» وهذا اللفظ يناظر/ ع ل سى سى ل/ في الآرامية
بمعنى «صاف» أو «نقى» وهو مناسب للمعنى العربى.

ب — ناطور في السورية والكويتية بمعنى حارس وفي السورانية لفظ / ي ط ط سور/
بنفس المعنى وهو من الأصل السامى «ن ت ر» ويستعمل اللفظ في المصرية
العلمية في عبارة واحدة «واقف زى الناطور» بمعنى أنه مستقيم لا يتحرك ولا
فائدة منه.

ج — عامود — ومادة هذا اللفظ توجد في العبرية ومنه /ى اع مود/ بمعنى يقف.
د — تكبد - كابد - في الفصحى، وهما فعلاان مزيدان وتوجد الصيغة المجردة لهما في
اللهجات السامية الغربية «ك ب د» بمعنى الثقل.

هـ — الكلمة المصرية «ترتر» بمعنى قطع زجاجية رقيقة ومستديرة تزين بها أربطة
الرأس والثياب التي تستعملها النساء. وقد يكون لهذا اللفظ علاقة باللفظ
الأكادى/ تى ت عار و/ بمعنى «لمعان».

و — سنسلة وهي طريقة أخرى لنطق «سلسلة» في اللهجة المصرية وهذا اللفظ يوجد
في الحبشية بالنون /س ان س ال/.

ز — دبس، وهو لفظ غريب على المصريين خاصة ولكنه شائع في العراق والكويت،
وهو العصير الحلو المتخلف عن تحفيف التمر. و يوجد اللفظ في الأكادية مع
قلب مكانى/ دى ش ب و/ بمعنى غسل.

ح — لا وليس ولات:

«لا» أداة النفي في اللغات السامية كلها. وأما «ليس» العربية فانها مكونة من «لا» و «ايس» وهي فعل الكينونة الذي يناظر «ييش» /ى بى بى ش/ العبرية بمعنى «يوجد» وأما «لات» فانها مكونة كذلك من «لا» داخله على فعل الكينونة /ءسى سى ت/ في السورانية وقد كونت معها /ل اى ت/ ومعناه في السورانية «لايوجد». ويمكن القول بأن العربية قد اقترضت الصيغة السورانية وحولتها الى «لات».

وبواسطة المحاكاة analogy أصبحت «لات» أداة نفي خاصة بالمؤنث واستعملت لنفي الزمن المؤنث في مثل «لات ساعة ندم» حيث اعتبرت التاء في «لات» العربية تاء التأنيث وأصبح في العربية المقابلة (٢٤) لا (لنفي الزمن المذكور) مثل «لا وقت عندي» ولات لنفي الزمن المؤنث مثل «لات ساعة ندم».

وأود أن أؤكد هنا أن هذه العلاقات بين الألفاظ العربية والسامية التي أشرت إليها، ليست سوى مجرد فروض تتطلب البحث والدراسة.

جـ - الصرف

يرجع موسكاتى التغير الصرفي الى عاملين رئيسيين وعامل ثانوى أما العاملان الرئيسيان فهما التغيرات الصوتية والمحاكاة.

وأما العامل الثانوى فهو تأثير القواعد النحوية التي وضعها القدماء والتي تعلم للتلاميذ في المدارس اليوم.

وقد مررنا عند الحديث عن الأصوات أمثلة متعددة للتغيرات الصوتية وكيف أثرت على الصورة الصرفية للكلمة، فسقوط الهمزة قد أثر في التأنيث في المصرية وفي نشأة كلمة «ليت» من رأيت أما المحاكاة فقد بدا أثرها في كلا مؤنثها «كلتا». وأما تأثير القاعدة النحوية فمثاله اعتبار ألف التأنيث المقصورة والممدودة أداتين للتأنيث الى جانب هاء التأنيث مع أنهما في الواقع جزء من صيغتي «فعلاء» و «فعلى» وما قد ينتج عن هذا الرأى من تطبيقات حديثة قد لا تكون فيها الألف المقصورة أو الممدودة بالضرورة جزءا من الوزن.

- ١٤٠ -

وفي الكويت لا تتحول تاء التأنيث الى هاء في آخر الاسم عند الوقف
اذا وقعت بعد فتحة طويلة فيقولون «صلات زكات» بالتاء لا بالهاء.
أى أن هذه اللهجة قد حافظت على الظاهرة السامية التي تخلت عنها
الفصحى.

٢ - لاحقة الجمع:

تلحق العربية الفصحى ولهجاتها لاحقة بالأسماء والأفعال لافادة
معنى الجمع، كما تفعل اللغات السامية الاخرى. ولاحقة الجمع في السامية
الأم هي /وون/ في الرفع و/ى ن/ في النصب والجر كما في العربية. وفي
الأثيوبية تمثل اللاحقة /ان/ (الالف والنون) لاحقة الجمع المذكر واللاحقة
/ات/ لاحقة الجمع المؤنث مثل صادقان (بمعنى صادقون) وصادقات
(صادقات العربية). أما الأكادية فانها تستعمل كذلك اللاحقة الأثيوبية
/ان/ ولكن باضافة ضمة طويلة اليها /ان و/ في حالة الرفع وكسره
طويلة في حالة النصب والجر /ان نى نى/ مثل /ص ارر و/ (بمعنى ملك)
/ص ارر ان و/ (بمعنى ملوك في حالة الرفع) و/ص ارر ان نى نى/
(بمعنى ملوك في حالة النصب والجر). أما السورانية (٢٦) فانها تجمع بين
الألف والنون الأثيوبية والياء والنون مثل ربّا /راب ب ب/ (بمعنى سيد)
و/راب ب ان نى نى/ بمعنى «أسياد».

وبالنسبة للهجات العربية الحديثة فقد اقتصرت على لاحقة واحدة
لجمع المذكر هي /ى ن/ وذلك بعد أن تخلصت من الحالات الاعرابية،
مثل «مسلمين». واللهجات العربية في هذا تشبه العبرية التي تكتفى
باللاحقة «ياء ونون» في جميع حالات جمع المذكر، والسورانية التي تقتصر على
الياء والنون بالاضافة للألف والنون. أما لاحقة جمع المؤنث فهي /ات/ كما في
العربية وتحل هذه اللاحقة محل لاحقة المؤنث المفرد في الاسم /ات/ مثل
ملك/م ال ك/ ملكت/م ال نى ك ات/ وملكات/م ال نى ك ات/.
ويقرر موسكاتى أن عددا من اللغات السامية قد وسعت نطاق استعمال

لاحقة الجمع المؤنث بحيث شملت بعض الأسماء المذكورة والأسماء التي لا تدل على مذكر ولا مؤنث. مثال ذلك:

أ — الاكادية وفيها:

- ١ — خران (بمعنى طريق) / خ ار را ان و/ و/ خ ار را ان ات و/ بمعنى «طرق».
- ٢ — اكارو (بمعنى فلاح) / ي ك ك ا رو و/ ي ك ك ا رات و/ بمعنى «فلاحون».

ب — السورانية وفيها:

- ١ — آسيا (بمعنى طبيب) / ءا س ي ا ا و/ ءا س ا و و ات ا ا / (بمعنى أطباء).
- ٢ — حقلا / ح ا ق ل ا ا / بمعنى حقل وحقلا تا / ح ا ق ل ات ا ا / بمعنى حقول.
- ج — الأثيوبية وفيها تستعمل اللاحقة / ات / لجمع المذكر (موسكاتى: ٨٧ — ٨٨) بكثرة حتى كادت تغلب على اللاحقة / ان / التي لجمع المذكر ومثل هذه الظاهرة الأخيرة — أى استعمال / ات / لصيغة الجمع غير المؤنث تشيع في اللهجات المعاصرة لجمع غير العاقل خاصة في المفردات المقترضة مثل تلفونات، تلغرافات، ماكينات الخ.

وفي الأفعال العربية تتصل لاحقة الجمع بصيغتي الماضي والمضارع والامر المخاطب والغائب ولكنها دائما الواو والنون، فلا تتغير الى ياء ونون كما تتغير في الاسم. ولكن النون الأخيرة تسقط من المضارع عند النصب والجرم ولا توجد في صيغتي الماضي أو الأمر.

كتبوا — اكتبوا — يكتبون — لم يكتبوا — لن يكتبوا

وقد مربك أن المصرية قد جعلت ضمة واو الجماعة قصيرة واتبعها عند الوقف بالميم الساكنة، وذلك مثل «كتبم»، «يكتبم» و «اكتبم» والمصرية هنا تستعمل الميم بدلا من النون، كما فعلت بعض اللغات السامية التي ألحقت واو الجمع بالميم في الأسماء والأفعال.

لاحقة التثنية:

تستعمل صيغة المثني في الأسماء للازواج الطبيعية كاليدنين والرجلين

والعينين. وقد اتسع استعمال المثني في اللغات السامية عن هذا النطاق الى التعبير عن الازدواج الطبيعي وغير الطبيعي. ويشيع استعمال صيغ الثنية في الأرجنتين والأكاكية القديمة والعربية ولكنه قليل في اللغات السامية الأخرى.

ولاحقة الثنية في الساميات هي الألف في حالة الرفع /ا/ والياء في حالتى النصب والجر/اى/ وقد أضافت العربية النون المكسورة الى هذه اللاصقة فصارت/ان/ فى فى الرفع و/اى ن/ فى فى النصب والجر(موسكاتى: ٩٢).

أما الأكادية فقد أضافت النون ولكن بدون كسرة (وقد سقطت هذه النون فى اللهجة الحديثة) وحولت الحركة المزدوجة/اى/ الى حركة طويلة نصف مفتوحة طويلة /ي ي/ مثل «سناسو» /س سى ن ن اا سـ/ أى «أسنان» (٢٧) وبالتدريج فقدت الأكادية التفريق بين حالة الرفع وحالتى النصب والجر فاقصرت على استعمال الياء والنون (أو الياء فقط) فى جميع الحالات الاعرابية.

واللهجات العربية الحديثة تشبه الأكادية فى أمرين:

- ١ — كون الحركة فى لاحقة التأنيث حركة نصف متسعة أمامية وليست حركة مزدوجة أى أن/اى ن/ صارت /مى مى ن/ فى الأكادية واللهجات العربية.
- ٢ — التخلص من الكسرة التى بعد النون:

وتتصل لاحقة الثنية بالصيغ الفعلية فى العربية الفصحى كذلك، سواء كانت ماضية أو مضارعة أو أمراً. ولكن اللاحقة تلزم صورة واحدة وهى الألف والنون المكسورة. هذا ولا توجد النون فى صيغة المضارع المجزوم أو المنصوب كما لا توجد فى صيغتى الماضى والأمر.

ولا تلحق لاحقة الثنية الأفعال فى اللغات السامية فيما عدا الأكادية على قلة والأوجارية.

أما اللهجات العربية المعاصرة فقد سارت مسار بقية اللغات السامية — مخالفة العربية — فلم تصل الفعل بلاحقة الثنية بل بلاحقة الجمع مثل «محمد وعلى سافرم».

رأيت من قبل كيف تختلط اللاحقتان ذات الألف وذات الواو فقد استعملت الأثيوبية اللاحقة ذات الألف للجمع بينما هي تستعمل في العربية (وعدد من الساميات) للمثنى. ولكن العربية تستعمل اللاحقة «ان» للجمع كالحبشية في بعض كلماتها مثل «ديدان» جمع «دودة» و «عيدان» جمع «عود» و «عمدان» جمع «عمود».

ورأيت كيف تستعمل بعض اللغات السامية اللاحقة «ات» لغير المؤنث الى جانب استعمالها للمؤنث، وكيف أن اللهجات العربية الحديثة قد اتسعت في استعمالها حتى لبعض الأسماء المذكورة.

أما اللاحقة «ون» فقد رأيت كيف تخلصت منها اللهجات العربية الحديثة اكتفاء باللاحقة/ين/ للجمع.

وفي المصرية لا يجمع بالياء والنون سوى الصفات أما الاعلام فلا تجمع باضافة هذه اللاحقة، بل أنه في المصرية يقال «كل البرابرة محمدات» بجمع «محمد» المذكر بالألف والتاء، بمعنى أن أغلب النوبيين يسمون بمحمد.

أما التثنية فانها لا تشيع في الاعلام في المصرية فيما عدا الاعلام المثناة التي تستعمل علما مغايرا المفردا مثل «حسن» و «وحسين» و «محمد» و «محمدين». ولكن التثنية ممكنة في الأسماء الدالة على ذوات مثل كتابين و «كرسين» وممتعة في الصفات حيث تلزم هذه صيغة الجمع ولو كانت وصفا لمثنى فلا يقال «كبيرين» و «صغيرين» مثل «فيه ولدين كبار في الشارع».

في الأفعال لا توجد لاحقة التثنية في المصرية، بل تستعمل صيغة الجمع بدلا منها ولو كان المسند اليه مثنى فيقال «أيديه» (يداه) وجعوه أو صيغة المفرد المؤنث فيقال «أيديه وجعته».

وما يحدث في المصرية يمثل على ما اعرف ما يحدث في اللهجات الحديثة الأخرى.

المبنى للمجهول:

في العربية صيغتان لاسناد الحدث للمفعول في المعنى احدهما صيغة فعلية

تعرف باسم المبنى للمجهول والأخرى اسمية تعرف بـ «اسم المفعول» وذلك الى جانب صيغة فعلية أخرى هي التي تسمى بصيغة المطاوعة، مثل ضُرِبَ (و يُضْرَبُ) ومضروب وانضرب.

وقد اكتفت الآرامية والسوريانية بصيغة اسم المفعول عن صيغة الفعل المبنى للمجهول ولم تستعمل العبرية الفعل المبنى للمجهول الا مع الفعل المزيد بالهاء (أى ما يناظر في العربية المزيد بالهمزة) أو مضعف العين (مثل قتل). أما بقية اللغات السامية الأخرى فقد اكتفت عن المبنى للمجهول بصيغة المطاوعة (انفعل) أو بصيغة فعلية أخرى (٢٨).

وقد تبعت اللهجة المصرية بقية اللغات السامية فتخلصت من صيغة المبنى للمجهول واكتفت بصيغة المطاوعة. مثل «انكسر» «اذ لا يوجد بالمصرية كسر». هذا وفي المصرية بقايا من وزن «فُعِلَ» المبنى للمجهول مثل «غلب» و «قطع». وقد جرى في مثل هذه الأفعال انسجام الحركتين فاصبحتا ضميتين بدلا من ضمة وكسرة.

وتعبر هذه الأفعال عن حالة نفسية أو صفة ثابتة ولا تدل على معنى البناء للمجهول العربى.

ولما كان في المصرية وزن فعل آخر للدلالة على وصف ثابت أصبح فيها تبعاً لهذا التغير الذي أشرنا اليه وزنان لهذا المعنى هما:

١ — فُعِلَ — بضم الفاء والعين مثل

غلب — زهق — قطع .

٢ — فَعِلَ بكسر الفاء والعين وهو مأخوذ عن الوزن الفصيح فعل مثل «فرح»، «علم» بعد انسجام الفتحة في الفاء والكسرة في العين.

وهذا الوزن الأخير أقوى من السابق فكثيرا ما تتحول الأفعال المضمومة اليه فيقال «غلب» و «زهق»/ زى هى ء/ و/ غى لى ب/.

وقد حدث انسجام في الحركات كذلك في الصفات التي أخذت عن وزن
فَعِلَ الفصيح فصار الوزن فَعِلَ وذلك مثل:

عَفِنَ ————— عَفِنَ ، سَمِجَ ————— سَمِجَ
وَبَرِحَ ————— بَرِحَ ، تَتَنَ ————— تَتَنَ

التركيبات النحوية

التركيبات النحوية تمثل علاقات بين كلمات ذات صفات معينة تميزها عن
سواها وقد تكون هذه الصفات دلالية أو شكلية formal ولو فرض أن تغير مفهوم هذه
الكلمات أو شكلها، فستكون النتيجة أحيانا تغير العلاقة التي تقوم بينها وبين سواها
من الكلمات كما تتغير المؤشرات المادية exponents التي تميز هذه العلاقات وبالتالي
فسيحداث تغير في التركيب كله.

وإذا صح ما نقلنا — عن موسكاتى — أن التغير الصرفي نتيجة للتغيرات
الصوتية والمحاكاة analogy فان التغيرات النحوية نتيجة للتغيرات الصرفية التي
تنتهى بتغير المفردات، بالاضافة الى نشاط المحاكاة أيضا، مما قد ينتهى الى علاقات
نحوية جديدة.

وأول ما يلفت النظر في الاختلاف النحوي بين العربية ولهجاتها سقوط
الاعراب. وقد أدى هذا كما سبق ان ذكرنا الى سقوط عدد كبير من المفردات ذات
الوظيفة الاعرابية، وحلول مفردات جديدة محلها للقيام بدورها التركيبى والدلالى.
وهذا هو ما سنناقشه فيما بقى من مجال محدود في هذا البحث.

١ — اتحاد الموقع والموضع:

يتحتم على دارس العربية الفصحى التفريق بين موقع الكلمة وموضعها
فالموقع أمر تركيبى يمثل علاقة كلمة بأخرى.

أما الموضع فهو مكان الكلمة من العبارة تقدما أو تأخيرا أو توسطها، لسبب
بلاغى كالتأكيد أو تناسق جرس الجمل، أو لسبب نحوى على ماسترى من أمثلة:

في الدار رجل وفي الشارع محمد

وقد تقدم الجار والمجرور (الخبر) على «رجل» لأنه نكرة وبالتالي لا يصح الابتداء به أما في الجملة المعطوفة فإن تقدم الجار والمجرور هدفه تناسق الجرس بين الجملتين.

ضرب محمد عليا — عليا ضرب محمد

وتقديم المفعول هنا للتأكيد. وهذا التقديم أو التأخير لا علاقة له بموقع الكلمة الاعرابي الذي يميز بالعلامة الاعرابية.

وبسقوط الحركات الاعرابية من اللهجات العامية أصبح للكلمات موضع معين في الجملة قد يسبب تغييره تغير العلاقة النحوية بينها وبين ما يجاورها مثل:

محمد ضرب علي وعلى ضرب محمد

وهذا هو مانعني باتحاد الموقع والموضع، حيث أن الموضع المتقدم على الفعل في المثالين يعنى الفاعلية والمتأخر يعنى المفعولية. وترتيب الكلمات في الجمل word order من أهم المسائل التي تهتم بها الدراسة البنائية للغة. وهذا يعنى أن بناء اللهجات العربية المعاصرة يختلف اختلافا أساسيا عن بناء العربية الفصحى.

أما التغيرات الصوتية ذات الأثر الخطير في النحو — أى قواعد بناء الجملة — فهي تلك التي تتصل بالأدوات operators فقد تسبب التغيرات الصوتية تغير اسم أو فعل الى أداة أو تغير أداة الى اسم أو فعل أو تغير أداة أو مجموعة من الكلمات الى أداة أخرى. وسنناقش فيما يلي عددا من مظاهر التغيرات النحوية في هذا الضوء.

أولا:

التعبير العربى الفصيح «ماأنا بقائم» يشتمل على خبر بعد حرف الجر «الباء» وبفعل ظاهرة المحاكاة حدث خطأ في تقسيم الكلمات في اللهجة العربية السعودية فاعتبرت «قائم» خبرا للضمير واعتبرت الباء لاحقة للضمير تفيد النفى.

وبهذا وجد للضمير المنفصل صيغتان صيغة الاثبات وصيغة النفى وهما:

أنا ما ناب (لست)

أنت مانتاب (لست)

هو ماهوب (ليس)

ولوجود هذا النوع من الضمير المنفى سقط استعمال (٢٩) «ليس» ومايلزم عن استعمالها من اعتبارات نحوية معروفة.

ثانيا:

في اللهجة المصرية وفي عدد من اللهجات العربية الأخرى، حدثت نفس الظاهرة في المثال «جاء بالكتاب» حيث قسم الى «جاب» و «الكتاب» ونشأ عن هذا فعل جديد في هذه اللهجات وتغيرت العلاقة في الجملة الى علاقة الفعل بالمفعول وذلك بدلا من علاقة الفعل بالجار والمجرور.

ثالثا:

«أين» اسم الاستفهام في العربية الفصحى. وقد تغير صوتيا الى «فين» في المصرية (ولعل أصلها فأين) والى «وين» (وأين) في لهجات أخرى. وقد صاحب هذا التغير تغير نحوى (وصرفى) آخر هو اتصالها بالضمير مثل «فينك» «ووينك» وبطبيعة الحال يختلف التحليل الاعرابى لهذين التركيبين الجديدين عن تحليل الجملة العربية «أين محمد» اذ لا يمكن في المثالين العاميين وجود علاقة مبتدأ والخبر. وقد سببت ظاهرة المحاكاة هذا التغير حيث تشبه «فين» و «وين» بالحروف والظروف فامكن اتصال الضمير بهما، أى أن «فينك» قد قيس «بعدك» و «عندك».

رابعا: ان وأخواتها:

الأصل التاريخي للحرف «أن» هو المادة الفعلية «ء ن ن» بمعنى ينظر (٣٠). وقد انقرضت المادة المجردة من العربية الفصحى وبقيت المادة المزيدة في «تأنى». وتوجد المادة المجردة في اللهجة المصرية في صيغتي الماضى والمضارع مثل «أن في» و «يشن في» (أو يؤن) بمعنى ينظر الى نظرة فاحصة (٣١).

واخوات «ان» ليست سوى ألفاظ أخذت من «أن» بالهمزة المفتوحة فهى «كان» التى تتكون من كاف التشبيه وبعدها «أن» و «لعل» وتتكون من لام

التأكيد وبعدها «أن» المفتوحة ولكن بنطق النون لاما والهمزة عينا. وقد نطقت (لعل) بالنون (٣٢) «لعن» مما يدل على أن النون هي أصل اللام.

وأما «لكن» فتتكون من «لا» و «كأن» بعد سقوط الهمزة وقد مربك من قبل كيف أن «ليت» تمثل تغيرا صوتيا للفعل «رأيت».

المهم أن كل هذه التغيرات الصوتية قد أدت الى مجموعة من الأدوات ذات السلوك النحوى المتشابه، الذي يتمثل في نصب المبتدأ ورفع الخبر، أما لماذا نصب المبتدأ، فلأنه كان يمثل مفعولا في المرحلة القديمة التي كانت فيها «أن» فعلا وذلك بافتراض أن العبارة كانت في الأصل «ان أنا واقف» (انظر. أنا واقف).

وبانقراض الفعل المجرد اشتبهت «ان» بالحرف فاتصل بها الضمير فصارت العبارة «انى واقف». وهذا التحول من حالة المسند اليه الى حالة المفعولية شبيه بتحول المسند اليه الى مفعول «ظن» و «علم» مثل «ظن أنا واقف» — «ظننى واقفا».

وهكذا انتهت التطور الصوتى الى مجموعة من الأدوات والى تركيب نحوى جديد.

خامسا: أفعال السكون والحركة:

لهذه الأفعال دور واضح في العربية، أما أفعال السكون فقد نشأ عنها النواسخ الفعلية «كان» (والوجود معنى مستقر) وبات ظل وأصبح وأمسى وصار الى جانب عدد من أفعال الحركة المنفية وهي «مابرح» مافتىء و «مازال»

ورفع اسم كان وأخواتها حدث بمحاكاة الفاعل ونصب خبرها بمحاكاة المفعول. ويلاحظ أن هذه الأفعال تقوم بدور الرابطة في الجملة العربية copula. والرابطة في الجملة العربية تكون صفرية في صيغة المضارع المثبت فقط أما عند النفى أو التعبير عن الزمن فإن كان أو إحدى أخواتها تستعمل لربط جزئى الجملة الاسمية مع اختلاف ثانوى في المعنى كتحديد الوقت بالصباح أو المساء أو مع اضافة التحول بجانب الربط الخ.

وأفعال الحركة في العربية الفصحى تتمثل فيما يعرف بأفعال الشروع وهي تستعمل للتعبير عن بدء الحدث والاستمرار فيه مثل «جعل يتكلم» و«ظل يتكلم» الخ.

وفي اللهجة المصرية سقطت جميع أخوات «كان» فيما عدا «كان» نفسها التي دلت على مجرد الزمن. وحلت مع هذه الأفعال مجموعة أخرى من أفعال السكون. مثل بقى / بقاء / وقعد / إعا / اد / وفضل / فاض / ضى / ل / وتنه / تان / نوه / الخ وكلها تدل على استمرار الحدث وبطبيعة الحال فليس لهذه الأفعال أثر اعرابي ومن ثم فقد انحصرت وظيفتها على الدلالة على كيفية الحدث.

أما أفعال الحركة فان لها كذلك دوراً تركيبياً. ومن هذه قام / إام / في مثل «كلمته قام زعل» وهي تعبر عن أن الحدث الثانى نتيجة للحدث الأول أو بعبارة نحوية فان «قام» فعل مساعد يربط بين الفعل الذي يعبر عن حدث والفعل الذي يعبر عن نتيجته.

ومن هذه الأفعال «راح» وتستعمل استعمال «قام» وهي في صيغة الماضى ولكن الذي يليها اسم الفاعل لا الفعل مثل:

«كلمته راح ساينى وماشى» ويمكن استعمال «قام» مكان «راح» في مثل هذا التركيب «كلمته قام ساينى وماشى» (٣٣).

أما اسم الفاعل من راح وهو «رايح» فقد تخصص للدلالة على الاستقبال وهي دلالة ضمنية لجميع أسماء الفاعلين المشتقة من أفعال الحركة مثل قايم، نازل وماشى الخ مثل:

«أنا قايم آكل»، «أنا نازل آكل» أنا «ماشى آكل» الخ.

وبتخصيص «رايح» للدلالة على الاستقبال تولد عنه صيغتان مخففتان هما «رح» و«ح» مثل:

ريح أجليك / رايح أجى لى لأك / رايح أجليك

أو رح أجليك / رايح أجى لى لأك / رح أجليك

أو حجيلك/ ح ا ج ي ل ا ك/ حجيلك

النفى في اللهجات العربية:

من أدوات النفى في العربية الفصحى عدد من الألفاظ ذات الوظيفة النحوية ومن هذه ليس ولا النافية للجنس ولات ولم ولما ولن وان النافية. وقد سقطت هذه الأدوات جميعا من العامية المصرية. وبقيت «ما» و «لا» الى حد ما وسيلة النفى في اللهجات المعاصرة وليس لهما أى أثر اعرابى كما هو واضح.

وتنقسم اللهجات العربية الى نوعين:

١ — لهجات تستعمل ما في جميع التراكيب (ولا أحيانا) دون أن يكون لها أثر تركيبى ما مثل لهجة الموصل ولهجة السودان.

٢ — لهجات ركبت «ما» مع لفظ «شئ» أو «هو» وانتجت بذلك ألفاظ نفى مركبة كالعراقية (وتستعمل «مو» و «ما») والمصرية وتستعمل «ماش»، ومش ما — ش) وهذه اللهجات قد جعلت النفى نظاما تركيبيا نحويا مثال ذلك في العراقية:

الطريقة	جملة النفى	جملة الاثبات
استعمال «مو» قبل الاسم	هذا مو محمد	هذا محمد
استعمال «ما» مع الفعل	محمد ماشرب	محمد شرب
النفى بلا عند التعدد قبل الفعل	أنا لا كلت ولا شربت	آتى كلت وشربت
استعمال لا عند التعدد قبل الاسم	ماشفت لا محمد ولا على	شفت محمد وعلى
بدون قسم	هذا مو محمد ولا على	هذا محمد أو على
استعمال «ما» فعل الاسم مع القسم	وداعتك ما محمد ولا على	

ومثال ذلك في المصرية:

ده محمد	ده مش محمد	نفى الاسم بالاداة مش
ده كل	ده ما كلش	نفى الفعل بما واللاحقة «ش»

أنا مسافر	مانيش مسافر	نفى الضمير بما واللاحقة «ش»
محمد حيسافر	محمد مش حيسافر	نفى الفعل المستعمل بالأداة «مش»
والله هو مسافر	والله ماهو مسافر	نفى الضمير بما دون اللاحقة
		«ش» عند القسم

الخ (٣٤)

كل ماسبق أمثلة لتغيرات جوهريّة في بناء الجملة العربيّة جدت على اللهجات الحديثة فجعلتها بناء يختلف اختلافا جوهريا عن بناء العربية الفصحى وليس كل ماقلت سوى أمثلة قليلة ومقتبضة قد تنقصها الدقة والتفصيل. وقد قصدت بها الى أمرين أولهما أن أبين بالمثال ما ذكره اللغويين منذ عهد دى سوسير حتى اليوم من أن اللغة في تغير دائم «flux and change» وأن هذا التغير لا يحطم بناء اللغة في أى لحظة من لحظات وجودها. وبالتالي فإن الدراسة البنائية التي تغفل التغيرات التي تحدث في نفس الوقت الذي يوجد فيه البناء دراسة ناقصة. كما أن النظرة البنائية ينبغي أن تكون أشمل من أن تغطي الدراسات الوصفية.

وقد رأينا فيما ذكرنا من أمثلة كيف أن التطورات كثيرا ماتمثل تيارات تاريخية وهي بهذا المعنى تغيرات منتظمة.

وهذا يعنى كذلك أن دراسة تاريخ اللغة ينبغي ألا تقتصر على دراسة التطور في الأصوات والمفردات بل ينبغي أن تمتد الى الصرف والنحو.

أما ثانى الأمرين فهو أن أشير آسفا الى نوع من الكسل العقلى أو عدم وضوح الرؤية عند كثير من المشتغلين بالدراسات اللغوية ولقد نشأت الدراسات اللغوية السامية المقارنة وترعرعت في القرن الماضي على يد المستشرقين، الذين تتلمذ عليهم بعض الدارسين العرب. ثم انتهى اهتمام أوروبا الاستعماري بالعالم العربي وانتهى بهذا اهتمامها الثقافي به. ومن هنا انحدرت هذه الدراسات في الغرب ومن الطبيعى وقد وصل العالم العربى الى مرحلة النضج الثقافى أن يتابع السير الذي بدأه المستشرقون. ومع ضخامة الميدان وكثرة الامكانيات المادية والعقلية للبحث وزيادة عدد الجامعات العربية الى ما يقارب مائة فإن الدراسة اللغوية التاريخية لا تزال تتعثر.

الهوامش :

- ١ — أنظر راين ص ٣٣ وقد نسب هذه الآلفاظ الى اللهجات اليمنية.
- ٢ — تنائر وصف سيبويه للضاد الفصحى في سطور متفرقة نجعلها هنا. وسنحاول أن نخرج من عبارته الغامضة بوصف لهذا الصوت نسجله بلغة علماء الأصوات المحدثين فهو يقول بعد الإشارة للضاد الضعيفة «الا أن الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الأيمن وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف لأنها من حافة اللسان مطبقة، لأنك جمعت في الضاد تكلف الأطباق مع ازالته عن موضعه وإنما جاز هذا فيها لأنك تحولها من اليسار الى الموضع الذي في اليمين. وهي أخف لأنها من حافة اللسان وأنها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها فتستطيل حين تخالط حروف اللسان فسهل تحويلها الى الأيسر لأنها تصير في حافة اللسان في الأيسر الى مثل ما كانت اليه في الأيمن ثم تنسل من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان كما كانت كذلك في الأيمن»... «ومن بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الضاد»... «فأما الجهورية فالهمزة والألف... والضاد...» «ومنها (أى الأصوات) الرخوة (أى الاحتكاكية) وهي الهاء.. والضاد... أما المطبقة فالضاد والضاد»... «ثم يقول أخيراً» ولولا الاطباق لصارت الطاء دالا والصاد سينا والظاء ذالا ولخرجت الضاد من الكلام لانه ليس شيء من موضعها غيرها» وبلغتنا تكون الضاد صوتاً لثوياً جانبياً احتكاكياً مجهوراً مفخماً. هو من قبيلة المناهيل بخضر موت وقد تخرج في جامعة الكويت وقيم الآن ويعمل بدولة الكويت
- ٣ — أنظر أيضاً موسكاتى ص ٣٠ وراين ص ٣٣.
- ٤ — ج ١ ص ٢١٩ وقد وصف ابن الجزرى مخرج الضاد في ص ٢٠٠ ج ١ كما وصفه سيبويه ونقل عن الخليل أن الجيم والشين والياء غير المدودة أصوات شحرية كالضاد (ولم يذكر صفة الجانبية) ولكنه ميز الصاد بأنها تخرج مما بين اللحين ولعله يقصد بهذا الجانبية.
- ٥ — أنظر كتاب كرينوفتش لمعرفة أصل الأصوات المفخمة في الساميات. وانظر أيضاً بروكلمان. ترجمة رمضان عبد التواب باسم فقه اللغات السامية مطبوعات جامعة الرياض ١٩٧٧.
- ٦ — "W. G. Cowan, A Reconstruction of Proto-Colloquial Arabic" Am ARBER, London.
- ٧ — «خرج» الرقيقة في المثال تعنى أخرج ماء الورد من الزهر بعملية التقطير.
- ٨ — أنظر ص ٣٤ من كتاب كرينوفتش السابق وهو يرى أنه من الخطأ القول بأنه الأصل الثلاثى هو الأصل التصريفى في الفعل السامى. في العربية مثلاً يوجد وزن فعل ثلاثى واحد يمكن أن تعتبر حركاته مؤشراً للحركات في الأوزان الأخرى وذلك بفضل قواعد ثابتة للتغير الصوتى. وفي اللغات السامية الغربية (ومنها العربية) تعتبر وزن المضارع هو الأصل التصريفى (للماضى والأمر واسم الفاعل واسم المفعول) والفعل المضارع «يكتب» يعين حركات الماضى، ولما كان الماضى مفتوح الفاء دائماً — في صيغة المبني للمعلوم — ومفتوح اللام ومضمومها أو مكسورها أو ساكنها طبقاً للواحق من تاء الفاعل أو تاء التأنيث الخ فإن الحركة التي تميز النوع التصريفى للماضى هي حركة عينه

والضمة في عين الفعل المتعدى مثل «يكتب» تلزم كون حركة الناء في الماضي فتحة «كتب» وفي المبني للمجهول واسم الفاعل كسرة وكتب الخ. والكسرة في عين المضارع «يضر» تفرض أن يكون حركة عين الماضي المبني للمعلوم فتحة والمبني للمجهول واسم الفاعل كسرة الخ والضمة في عين المضارع اللازم تفرض أن تكون حركة عين الماضي المبني للمعلوم ضمة مثل «يعظم وعظم» والمبني للمجهول واسم الفاعل كسرة الخ). ولكن لا يمكن القول بأن حركة عين الماضي تدل على حركة عين المضارع ضرورة أن فتح عين الماضي قد يقابله في المضارع كسر أو ضم ذهب وخرج يخرج.

- ٩ — مثل «قطع دا راجل متعب».
- ١٠ — يقال في المصرية «زهق» و «زهق» و «غلب» و «غلب» والوزنان يدلان على صفة في الفاعل. وربما كانت الصيغة المضمومة مأخوذة من المبني للمجهول في العربية أما الصيغة المكسورة فمأخوذة عن صيغة «فعل» العربية بكسر العين. وتكسر المصرية فاء الكلمة وعينها في هذه الصيغة.
- ١١ — يقال أيضا «الحكومة أبعدته من قائمة الترشيح» وهذا اقتراس من الفصحى لم يتغير.
- ١٢ — أنظر تفاصيل ذلك في بحثنا المفهومات الأساسية للتحليل الصرفي في العربية ولهجاتها وقد نشر بالعدد السابع المجلد الثاني من هذه المجلة بعنوان «البناء الصرفي للافعال والاسماء في العربية».
- ١٣ — في بحثنا المفهومات الأساسية للتحليل الصرفي «سمينا الصرفيم الداخلى بمصطلح «عنصر صرفيمي».
- ١٤ — قواعد اللغة العربية للدكتور عوني عبد الرؤف مطبعة عين شمس ١٩٧١ القاهرة ص ١٥٢. وانظر أيضا موسكاتى ص ٨٥ و ص ٧١.
- ١٥ — الحول عيب في النظر. وعند وجوده يتحول اتجاه العين عن الخط المستقيم لامتداد البصر.
- ١٦ — رابين ص ٢٠١ وفي صيغة الجمع قلب مكان حيث أن النون في المفرد «ناقة» تسبق حرف العلة.
- ١٧ — في اللهجة المصرية «ميت» / م ا ح بى بى ت/ ولها أحد فرضين أن تكون مأخوذة عن لهجة طيبة أى أن/ سى سى/ المصرية /أى/ وهذا أمر طبيعى أو أن تكون قد أخذت عن «موت» أى أن / سى سى/ المصرية — /أى/ — /أو/
- ١٨ — انظر تفاصيل ذلك في المرجع السابق ص ١٠١.
- ١٩ — انظر تفاصيل اضافة هاء السكت في باب الوقف من كتاب شذا العرف للحملاوى.
- ٢٠ — تستعمل المصرية كلمة «بق» (ب وء) التي استعارتها من بكا/ ب و ك ا/ الإيطالية بدلا من «فم» العربية. ومن بقايا «فم» العربية «فم السجارة» فم الخليج» و «فم الفسيل» ويلاحظ هنا أن المصرية قد احتفظت بضم الفاء، وبهذا سلكت «فم» مسلك «هم» مع فارق هو أن الضم في «هم» بقية من صرفيم جمع المتكلم أما في «فم» فبقية من الأصل الثالث للكلمة وهو الواو.
- ٢١ — انظر رابين ص ٨٨. وقد تساءل الزميل الدكتور محمد سامى أنور عن سر هذا في مقال له بالعدد الأول من مجلة «الحصاد» الصادر في سنة ١٩٨١م عن قسمي اللغة العربية والانجليزية بجامعة الكويت.
- ٢٢ — انظر رابين ص ٦٩. ومقتضى ما قبل هنا أن «لييك وسعديك» ليسا اسمين مثنيين مقصورين مضافين للضمير بل هما «لى» و «سعدى» مضافين للضمير على لهجة هذيل.

٢٣ — ص ١٦٣ ويقول موسكاتى بأن النون في الاكادية تدغم فيما بعدها ومثل لذلك بهذا الفعل، ولكنه يقول أيضا بأن هذا الادغام لا يتم في صيغة الأمر حيث أنه من الفعل «ادين» /ى دى ن/ كما أن الفعل في الأكادية القديمة والآشورية هو/ دى ن/ .

٢٤ — قد يقول البعض ان «لات» تدخل على المذكر كما في قوله تعالى «ولات حين مناص» وان التاء فيها لا تكون بالتالي تاء تأنيث وبالرجوع الى الاشمونى وحاشية الصبان ح ١ ص ٣٣ طبعة الحلبي نجد ما يأتى: أصل لات لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث كما في ربت وتمت قيل ليقوى شبهها بالفعل وقيل للمبالغة في النعى كما في علامة ونسابة للمبالغة» شرح الاشمونى و يضيف الصبان «قوله كما في ربت وتحت أى فالتأنيث المستفاد من تاء لات للفظ» .

أما ان التاء قد زيدت على «لا» فأمر غير مقبول اذا ماربطنا بينها وبين ليت السورانية لان هذا يقتضي ان يكون الاصل التاريخي على النحو الآتي:

المرحلة الاولى : لا

المرحلة الثانية:

أ — لا + ايش (بمعنى يكون) في العبرية

ب — لا + أيت (بمعنى يكون) في السورانية

ومع «أ» في المرحلة الثانية ترتبط «ليس» «ولا ايس» العربية و«لاأيش في العبرية». وقد تخصصت «ليس» بنفى الجملة الاسمية وعوملت معاملة الافعال الناسخة فقبلت اللواحق الفعلية (ليست لسا الخ) ومع المرحلة الثانية «ب» ترتبط «لات» العربية التي كونت مع «لا» ثنائية لنعى الاسم وتخصصت «لات» (١) بنفى الزمن و (٢) بحذف اسمها.

ولابد لنا من التفسير الوصفي (لا التاريخي) للتاء في «لات» ولا تسمح النظم في العربية الفصحى بأكثر من احتمالين لهذا التفسير ولهما ان تعتبر التاء اسم اشارة لمؤنث (ذا/تا). وهذا يفسر القاعدة التي تقول بحتمة حذف اسم لات. حيث ان سبب هذا الحذف هو وجود هذه التاء التي هي في الواقع اسم لا.

ولكن هذا الفرض لا يستقيم لمانع منهجى هو ان اقتراض كون التاء اسم اشارة يعني ان العلاقة القائمة بينها وبين لا علاقة نحوية. والعلاقة النحوية ليست علاقات بين الالفاظ بل بين الانواع النحوية. اي ان التركيب النحوى هو النموذج / اداة نافية للجنس + اسم اشارة + خبر/ وهنا يتحتم جواز الاحلال substitution وبهذا يمكن ان يكون التطبيق الخارجي للنموذج:

لا + ت (اسم اشارة لمؤنث) + خبر

أو لا + ذا (اسم اشارة لمذكر) + خبر .

ولما كان من غير المقبول في العربية ان نقول «لا ذا حين مناص» كما نقول «لات حين مناص». فان اعتبار التاء اسم اشارة لمؤنث غير وارد.

أما ثانى الاحتمالين فهو اعتبار التاء مجرد علامة تأنيث لحقت هذا الحرف كما لحقت سواه من الحروف التي ذكرها الاشمونى. ولكن هذا الاعتبار سيواجه المثل «لات حين مناص» وفيه يكون الاسم الدال على الزمان مذكرا لا مؤنثا.

و يقدم الاشمونى للخروج من هذا التناقض — ضمنا لا صراحة حلا هو اعتبار التاء زائدة للمبالغة كما في «نسابة» و «علامة» وهذه التاء أيضا للتأنيث كما يقول الاشمونى في الجزء الاول ص ٩٦ / ٩٧ حيث اعتبر تاء التأنيث في هاتين الكلمتين «قد زيدت .. لتأكيد المبالغة». وبالتالي فان دلالة «لات» على مذكر لا ضير فيها حيث ستكون كدلالة «نسابة» و «علامة» على مذكر. وهناك حل آخر يقدمه الصبان في الحاشية («قوله لانه الاصل» لأصالة التذكير دليلان احدهما انه مامن مذكر ولا مؤنث الا و يطلق عليه شيء وشيء مذكر) ح ١ ص ٩٥. ولو سمحت لنفسى بوضع القضية بالفاظى مع تعديل طفيف لمفهوم نصه فسأقول بأن القاعدة تقتضى ان يصح الاخبار بالمذكر عن مبتدأ مؤنث، اذا كان الخبر دالا على جنس، وذلك مثل قولنا «محمد انسان» و «فاطمة انسان» وذلك رغم ان لفظ انسان مذكر وفاطمة مؤنث. ولو قلنا بأن «حين» و «وزمن» الفاظ تدل على نوع الزمن لا يمكن ان نقول «الساعة زمن» و «الساعة حين» و «الساعة وقت» وهكذا وسيكون من الممكن بالتالى ان يكون اسم لات المحذوف مؤنثا كما يقتضى تأنيث «لات» وان يخبر عنه باسم مذكر للدلالة على نوع الزمن.

بمثل هذا التفسير نكون قد جمعنا بين ضرورة اتباع المنهج الوصفى باعتبار ثنائية لا / لات ثنائية تذكير وتأنيث وبين تفسير المثال «لات حين مناص».

٢٥ — قد يكون مثل هذا الاعتبار سببا في اعتبار «سما» اسما مؤنث (بالألف المدودة) مع أن الكلمة ليست على وزن فعلاء.

٢٦ — يقول موسكاتى بأن التصريف بزيادة لواحق للمادة الاسمية ماثلة للواحق الماضى في العربية، كان في الأكادية لاشتقاق صيغة اسمية تفيد الاتصاف بحدث ثابت ومثل لهذا ما يأتي:

١ — ديمق (دام اق) بمعنى هو حسن

وهي نظير وزن فعل ومثاها تمب في العربية

٢ — زكراك / زى ك اراك و/ بمعنى أنا ذكر

وهي نظير وزن «فعلت» في العربية مثل أكلت.

ثم يذكر أن عددا من اللغات السامية الأخرى كانت تعبر على معنى الفعل الماضى العربى بصيغ تبدأ بحروف المضارعة وأن الأوزان التي تنتهى باللواحق الشبيهة باللواحق الماضى كانت تدل على صفات ثابتة — انظر ص ١٣٢ — ١٣٣.

٢٧ — المفرد «سو» و الالف للتثنية و «سو» ضمير الغائب المفرد.

٢٨ — انظر جداول تصريفات الفعل في «فقه اللغات السامية» من ص ١٢٦ الى ص ١٣٢ ترجمة رمضان عبد التواب.

٢٩ — راجعت السيد «أبوأواس إبراهيم الشمسان» المعيد بجامعة الرياض في هذا المثال وقضية عدم استعمال «ليس» وقد أكد ذلك لى مشكورا.

٣٠ — راجع كتابنا العربية ولهجاتها ص ٨٤ وما بعدها ورايين ص ١٢٩.

٣١ — تمثل «ان» المكسورة صيغة الامر والمفتوحة صيغة الماضى من المادة المجردة.

- ٣٢ — تنطق ان أيضا عن وتنطق لعل هكذا لعل.
 ٣٣ — لهذه الافعال وظائف متعددة ليس هنا مجال مناقشتها.
 ٣٤ — انظر موضوع النفي في العربية ص ١٢٢ من كتابنا «اللغة والتطور».

Articulation	اداء نطق
Alveolar	رخو
Accoustic	سماعى
Analogy	محاكاة
Affix	لاصقة
Bi-labial	شفوى ثنائى
Back	خلفى
Consonant	ساكن
Colloquial	لهجة عامية — دارجة
Carrying Power	قوة الاسماع
Close	ضيق
Central	مركزى
Dental	اسنانى
Double articulation	ازدواج الأداء
Diphthong	حركة مزدوجة
Element	عنصر
Epiglottis	لسان المزمار
External	خارجى
Exponent	مؤشر
Feature	صفة صوتية / نحوية الخ
Front	امامى
Formal	شكلى

Flapped	لمسى
Fricative	احتكاكى
Glottis	فتحة المزمار
Hard Palate	السقف الصلب
Hearing	السمع
Institution	نظام — مؤسسة
Internal	داخلى
Infix	واسطة
Labial	شفوى
Lateral	جانبى
Long	طويل
Larynx	الحنجرة
Morphology	الصرف
Morpheme	الصرفيم
Morpho-phoneme	الصوتىصرفيم
Nasal	انفى
Operatives	ادوات
Open	واسع
Proto-language	اللغة الأم
Pair	زوج
Pattern	نموذج — وزن
Pharynx	البلعوم
Plossives	انفجارى
Phonetics	الصوتيات
Phonemics	الصوتيميات
Phoneme	الصوتيم

Phonetic law	قانون صوتى
Pure vowel	حركة خالصة
Prefix	سابقة
Rolled	متردد
Structure	تركيب — بناء
Soft Palate	السقف الرخو
Substitution	ابدال — احلال
Stress	النبر
Semantics	علم الدلالة
Short	قصير
Suffix	لاحقة
Syllable	مقطع
Utterance	نطق
Uvular	لهوى
Voiceless	صوت مهوس
Vocal cords	الاولتار الصوتية
Voicing	جهر
Vowel	حركة
Verlar	رخو
Vernacular	لهجة دارجة
Word-order	ترتيب الكلمات

المراجع العربية :

- أيوب، عبد الرحمن — العربية ولهجاتها — نشر معهد البحوث
والدراسة العربية — القاهرة ١٩٦٨
أيوب عبد الرحمن — اللغة والتطور — نشر معهد البحوث والدراسات
العربية — القاهرة — ١٩٦٨
حاشية الصبان على الأشموني، طبعة الحلبي / القاهرة — ليس لها تاريخ.
الحملأوي — شدا العرف في فن الصرف القاهرة ١٣٢٤ هـ
الجزرى — النشر في القراءات العشر
عبدالرؤوف، عونى — قواعد اللغة العبرية
مطبعة جامعة عين شمس مصر ١٩٧١.

المراجع الاجنبية :

Brockelmann, C. **Semitische Sprachwissenschaft**. Place of
Publication: Publisher, Year.

ترجمة رمضان عبدالنواب بعنوان «فقه اللغات السامية»

مطبوعات جامعة الرياض ١٩٧٧

Kurylowics, Jerzy. **Studies in Semitic Grammar and Metrics**.
Poland, Warsaw: 1977.

Moscatti, Sabatino, et. al. **An introduction to the Comparative
Grammar of the Semitic Languages**. Germany: Otto Marasso
Witz Wiesbaden, 1964.